الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة:

دراسة قياسية لعلاقة المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة (1999-2019)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- مصباح سمية

تحت إشراف:

أ. د. شرقرق سمير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صيد فاتح	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
شرقرق سمير	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا ومقررا
بالشعور شريفة	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر و تقدير

قال الرسول عليه الصلاة و السلام

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن اهدى اليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له)

و عملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل ، نحمد الله عز وجل ونشكره على ان وفقنا لاتمام هذا العمل المتواضع ...

ونتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ المشرف " شرقرق سمير " الذي رافقني طيلة هذا البحث وامدني بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من الله عز وجل ان يسدد خطاه جزاه الله خيرا ...

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من مد لي يد العون ولو بكلمة طيبة من اجل اتمام هذا العمل ...

ولايفوتني تقديم الشكر والتقدير الى اعضاء اللجنة المناقشة الافاضل على تكبدهم عناء قراءة و تقييم عملي هذا ...

جزاكم الله عني كل خير

إهداء

تتسابق الكلمات على أبواب الشفاه و تتزاحم العبارات على عتبات الجفون لتبدأ رحلة الذكريات تشق عباب السنين الماضيات لتبعثر المحبة في أرجاء القلوب ...

ففي البداية ، الشكر لله فإليه ينسب الفضل كله في إكمال مسيرتي العلمية المكللة بالنجاح ...

و يسرني أن أقدم نجاحي هذا كهمسة حب و وفاء ...

إلى الذي بذل جهد السنين سخيا و صاغ من الأيام سلالم العلى لأرتقي بها ... إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أبي العزيز ... إلى ينبوع العطاء ... إلى من إختص الله الجنة تحت قدميها ... إلى من كان دعائها سر نجاحي أمي الغالية ...

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم و السعادة في ضحكاتهم أخواتي و إخواني ، و الكتاكيت مرام ... ميرال... محمد ...

و إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي ... إلى من زرع السعادة في قلبي ... إلى من أجمل ذكرياتي كانت معهم ... أصدقائي و أحبائي ... وإلى أجدادي رحمهم الله و أسكنهم فسيح جناته.

سمية

ملخص :

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس علاقة اعراض المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة (1990-2019) اعتمادا على المنهج القياسي من خلال نموذج ARDL، وقد توصلت الدراسة الى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث أن حوالي 66.32% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدل الصرف الحقيقي في الفترة الزمنية السابقة يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات التفسيرية (سعر النفط، شروط التبادل، معدل البطالة).

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الحقيقي، سعر النفط؛ المرض الهولندي؛ نموذج ARDL.

Absarct :

The study aims to analyze and measure the relationship of Dutch disease symptoms to the real exchange rate in Algeria for the period (1990-2019), based on the ARDL model.

The study found a co-integration between the study variables, as about 66.32% of the short-term imbalances in the real exchange rate in the previous time period can be corrected during the current period when any changes or shocks occur in the explanatory variables (oil price, exchange terms, exchange rate , unemployment rate).

Keywords: real exchange rate, oil price; Dutch disease; ARDL model.

الفهرس	الصفحة
شكر و تقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس الجداول و الأشكال	
مقدمة	أ – ث
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية للمرض الهولندي و علاقته بسعر الصرف الحقيقي	**6 – 35**
تمهيد	**6**
المبحث الأول: الإطار النظري للمرض الهولندي	**7 – 20**
المطلب الأول: مفهوم المرض الهولندي و أسباب ظهوره	**7 – 14**
1. تعريف المرض الهولندي	**7 – 8**
2. أسباب ظهور المرض الهولندي	**8 – 10**
3. العوامل المساعدة في ظهور المرض الهولندي	**10 – 11**
4. الآثار الإقتصادية للمرض الهولندي	**12 – 14**
المطلب الثاني: النماذج المفسرة لظاهرة المرض الهولندي	**15 – 20**
1. نموذج Gregory 1975	**15 – 16**
2. نموذج Gorden و Neary	**16 – 18**
3. نموذج Bresser – Pereira	**19 – 20**

المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي و علاقته بالمرض الهولندي	**31 – 21**
المطلب الأول: محددات سعر الصرف الحقيقي و علاقته بالمرض الهولندي	**30 – 21**
1. مفهوم سعر الصرف	**23 – 21**
2. محددات سعر الصرف الحقيقي	**24 – 23**
3. العلاقة بين المرض الهولندي و سعر الصرف الحقيقي	**30 – 25**
المطلب الثاني: قنوات تأثير المرض الهولندي على سعر الصرف الحقيقي	**31 – 30**
1. أثر الإنفاق	**31 – 30**
2. تحسن شروط التبادل	**31**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة وعلاقة إشكالية البحث بالأبحاث السابقة	**34 – 31**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**33 – 31**
المطلب الثاني: القيمة المضافة	**34**
خلاصة	**35**
الفصل الثاني: دراسة قياسية لعلاقة المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي للجزائر للفترة 1999- 2019	**60 – 36**
تمهيد	**37**
المبحث الأول: أعراض المرض الهولندي في الجزائر	**46 – 38**
المطلب الأول: الناتج الداخلي الخام	**41 – 38**
المطلب الثاني: البطالة و التشغيل	**43 – 42**
المطلب الثالث: تطور هيكل الأسعار النسبية	**45 – 44**

المطلب الرابع: التفكيك الصناعي و الإقتصادي في الجزائر	46 – 45
المبحث الثاني : قياس علاقة أعراض المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة (1999– 2019)	**60 – 47**
المطلب الأول: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية	**48 – 47**
المطلب الثاني : تحديد فترة الإبطاء المثلى VAR Lag Order Selection Criteria	**48**
المطلب الثالث : إختبار حدود التكامل المشترك(Bounds Test) بإستخدام منهج ARDL	**49**
المطلب الرابع : تقدير نموذج الأجل الطويل و الأجل القصير بإستخدام نموذج ARDL	**51 – 49**
المطلب الخامس : إختبار صلاحية النموذج	**54 – 51**
خلاصة	**55**
الخاتمة	**57 – 56**
قائمة المراجع	**60 – 58**

فهرس الجداول

جدول رقم (1)	القيمة المضافة في الجزائر لكل قطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999– 2019)	38 – 40
جدول رقم (2)	نسب التشغيل في كل قطاع خلال الفترة (1999– 2019)	42 –43
جدول رقم (3)	تطور معدل التبادل التجاري و مؤشراته للفترة (1999– 2019)	44
جدول رقم (4)	نتائج إختبار جذر الوحدة	47 – 48
جدول رقم (5)	نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهجية الحدود لنموذج ARDL	49
جدول رقم (6)	نتائج إختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	50
جدول رقم (7)	العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL	51
جدول رقم (8)	نتائج إختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج	52
جدول رقم (9)	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج	53

فهرس الأشكال		
الشكل (1)	مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولنديdutch disease	14
الشكل (2)	فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL	48
الشكل (3)	نتائج إختبار Jarque– Bera	52
الشكل (4)	إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة ، و لمربعات البواقي المعاودة	54 – 53

مقدمة عامة

قد يتعرض إقتصاد أي دولة في الكثير من الأحيان إلى مجموعة من الصدمات الخارجية التي تتولد نتيجة حدوث إختلالات في الإقتصاد العالمي بشكل عام، و من جملة هذه الإختلالات ما أصاب الإقتصاد الهولندي في نهاية الستينات من القرن الماضي أين أدى إكتشاف مورد طبيعي يتمثل في الغاز الطبيعي ، إلى تغير آلية عمل هذا الإقتصاد ، حيث أصبح يعتمد بشكل كبير جدا على حساب القطاعات الأخرى التي فقدت ميزتها النسبية في الإنتاج مثل ما حدث لقطاع الزراعة ، لكن المورد الجديد الذي تم إكتشافه و بدأ تصديره بوتيرة متزايدة ، لم يدم طويلا و سرعان ما نفذت مخزوناته، وأصبح الاقتصاد الهولندي في وضع سيء للغاية ، نتيجة فقدان تنافسيته في القطاعات التي تم إهمالها، إضافة إلى إرتفاع سعر الصرف الحقيقي، و مع ذلك الوقت ، تم تسمية هذه الظاهرة بالعلة الهولندية نسبة إلى الدولة التي حدثت فيها هذه الظاهرة.

و تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تعاني من الإختلال في هيكل صادراتها ، حيث أن صادرات الجزائر تعتبر نفطية بدرجة كبيرة حيث يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء و إرساء قواعد الإقتصاد الوطني ، خاصة و أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة ، فقد كان إعتماد الجزائر منذ الإستغلال على ثروة النفط أساسيا خلال مسيرتها التنموية ، وأصبح الاقتصاد الوطني مرتبط بمورد واحد ناضب و غير مستقر في الأسواق الدولية مما أدى إلى ضيق حاد في تخصصها الدولي و ما تتبعها من مشاكل على الاقتصاد الوطني.

إن الإعتماد الكامل على منتج واحد خاصة النفط يعد من بين أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية و منها الجزائر ، وما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على أغلب القطاعات الاقتصادية كسعر الصرف و التوازنات المالية و غيرها من المؤشرات الاقتصادية، هذه الحالة أصبحت تعرف في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بما يسمى "المرض الهولندي" .

يتصف الاقتصاد الجزائري بأنه ذو طابع ريعي بإمتياز ، بالنظر إلى نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى أن القطاع هو المصدر الوحيد للعملة الصعبة ، لتبقى بذلك نسبة مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع التصدير التقليدي جد ضعيفة في ظل مردودية إنتاجية قليلة و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي ذو الطاقة الإستعابية لعوائد البترودولار في الإقتصاد المحلي، كل هذا أدى مع مرور الوقت إلى ظهور إختلالات حادة في جانبي الطلب و العرض ، و عليه فإن إعتماده على قطاع المحروقات بنسبة تناهز 67% من الناتج المحلي الخام

يجعلنا أمام فرضية تغلغل المرض الهولندي ، خاصة و ان المنتج التصديري الوحيد المتمثل في قطاع المحروقات الذي يقود قاطرة النمو تتميز أسعاره بتذبذبات حادة تكون لها أثر سلبي في الحالتين سواء كانت سالبة بحيث تؤذي إلى تطبيق سياسة إنكماشية تقشفية حادة تنعكس بسرعة على الإقتصاد ككل ، أهمها وقف تنفيذ المشاريع الكبرى و التوظيف و غيرها ، في حين تكون هناك آثار سلبية أيضا في حال إرتفاع أسعار المحروقات من خلال ظهور أثر الإنفاق الذي يعكس بصورة جلية تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني ، و هي الظاهرة التي تعاني منها كل الدول التي تعتمد على موارد طبيعية أو زراعية أو بصيغة أخرى على منتج تصديري وحيد في الناتج المحلي الخام و تمويل إيرادات الموازنة العامة .

. إشكالية الدراسة :

من خلال كل ما سبق سنتطرق إلى موضوعنا " دراسة قياسية لعلاقة المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي للجزائر من خلال التحقق من وجود تأثير إرتفاع أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي و ذلك للفترة الممتدة من 1999– 2019 ".

ويمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي :

ما هي علاقة المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي للإقتصاد الجزائري ؟

. الأسئلة الفرعية :

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية برزت الأسئلة الفرعية الآتية :

1. ما المقصود بالمرض الهولندي ؟ و ماهي مختلف النماذج المفسرة له ؟

4. هل يعاني الإقتصاد الجزائري من ظاهرة المرض الهولندي ؟.

3– هل هناك علاقة طويلة بين اعراض المرض الهولندي وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر؟.

4– هل هناك علاقة قصيرة المدى بين اعراض المرض الهولندي وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر؟.

ـ فرضيات الدراسة :

من أجل تفسير إشكالية البحث و محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

1. يعاني الاقتصاد الجزائري من اعراض المرض الهولندي خلال فترة الدراسة.

2. توجد علاقة طويلة المدى بين اعراض المرض الهولندي وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر.

3. توجد علاقة قصيرة المدى بين اعراض المرض الهولندي وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر.

. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة في محاولة تسليط الضوء على ظاهرة المرض الهولندي بإعتباره حالة إقتصادية ، نصيب الإقتصاديات التي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة، وعلى إبراز مدى تأثر الإقتصاد الجزائري بأعراض المرض الهولندي ، كما تهدف الدراسة لمعرفة إتجاه و سلوك العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و المرض الهولندي في الجزائر للفترة 1999–2019 ، من خلال عدة متغيرات إقتصادية كلية التي لها علاقة مباشرة بالظاهرة .

. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم ظاهرة المرض الهولندي ، و عرضها بصفة مبسطة إضافة إلى معرفة و تفسير النتائج الاقتصادية المترتبة عن هذه الظاهرة ، من خلال تحليل البيانات و الإحصائيات المرتبطة بوجود المرض الهولندي من عدمه في الإقتصاد الجزائري و علاقته بسعر الصرف الحقيقي، وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولة معرفة تواجد هذه الظاهرة في إقتصاد الجزائر .

. حدود الدراسة :

حددت الدراسة في إطارين زماني ومكاني ، فالبنسبة للإطار المكاني فقد حاولت الدراسة البحث في أثر المرض الهولندي على إقتصاد الجزائر، أما الإطار الزماني من خلال محاولة تشخيص أعراض المرض الهولندي على الإقتصاد الوطني و ذلك خلال الفترة (1999– 2019).

. منهج الدراسة :

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي الذي ساعدنا في الإلمام بمختلف جوانب الدراسة النظرية ، إضافة إلى محاولة قياس علاقة أعراض المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري بسعر الصرف الحقيقي من خلال الاعتماد على المنهج القياسي.

. صعوبة الدراسة :

تتمثل صعوبة الدراسة في التناقص في الإحصائيات و المعلومات ، إضافة إلى ذلك ندرة المراجع و، وخاصة الكتب التي تعالج هذه الظاهرة .

. هيكلية الدراسة :

من أجل الوصول بالدراسة إلى أهدافها فقد جرى تقسيمها كما يلي :

أولا: الإطار النظري للمرض الهولندي .

ثانيا: علاقة سعر الصرف الحقيقي بظاهرة المرض الهولندي .

ثالثا: قياس علاقة اعراض المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي في الجزائر. .

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية و التطبيقية للمرض الهولندي و علاقته بسعر الصرف الحقيقي .

تمهيد:

ان مصطلح العلة الهولندية يعبر عن الاثار غير المرغوب بها على القطاعات الانتاجية و خصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، و يسمى بالمرض الهولندي نسبة الى حالة من الكسل و الترتخي الوظيفي التي اصابت الشعب الهولندي في النصف الاول من القرن الماضي (1900 . 1950) بعد اكتشاف النفط و الغاز في بحر الشمال ،فهو يشير الى المشكلات الهيكلية الخطيرة التي تعرض لها الاقتصاد الهولندي نتيجة للازدهار الكبير في العوائد النفطية بعد تطوير حقول النفط و الغاز الطبيعي فيها خلال العقد السابع من القرن الماضي و ادت الى تباطؤ كبير في نشاطات الصادرات التقليدية (الزراعة، الصناعة التحويلية). وتعد اول اشارة لمصطلح المرض الهولندي ظهرت في مجلة economistالبريطانية في 26 نوفمبر 1977.

سنحاول في هذا الفصل التطرق الى الظاهرة المحاول فهمها، و ذلك من خلال التطرق للجانب النظري لموضوع المرض الهولندي او مايعرف بالعلة الهولندية، كمحاولة لاعطاء صورة عامة عن ماهية المرض الهولندي، واسباب ظهوره، وأهم النماذج المفسرة له، اما المبحث الثاني فسنتناول فيه العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و المرض الهولندي، و أهم المحددات التي يقوم عليها سعر الصرف الحقيقي ، و كذلك الأدبيات التطبيقية التي تقوم عليها هذه الدراسة و القيمة المضافة و لقد تم تقسيم هذ الفصل إلى المباحث التالية وهي :

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للمرض الهولندي .

المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي و علاقته بالمرض الهولندي .

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية و علاقة إشكالية البحث بالأبحاث السابقة .

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للمرض الهولندي

مصطلح المرض الهولندي و هو مصطلح إقتصادي يوضح العلاقة العكسية بين توفر الموارد الطبيعية ذات مردودية مالية كبيرة ، و بين تخلف تنموي في الإقتصاديات التي تتوفر على مثل هاته الموارد ، و تتمثل هاته الظاهرة في الإنحلال التدريجي للقطاع التبادلي (الصناعة و الزراعة)، نتيجة ضعف تنافسية صادرات القطاع للعالم الخارجي ، و التوجه التدريجي نحو قطاع الموارد الطبيعية، لما توفره من عوائد مالية كبيرة، وعليه سنتناول في هذا المبحث ما يلي

. مفهوم المرض الهولندي و أسباب ظهوره و أهم العوامل المساعدة .

. الأثار الإقتصادية للمرض الهولندي و النماذج المفسرة لهذه الظاهرة .

المطلب الأول: مفهوم المرض الهولندي و اسباب ظهوره:

يتضمن هذا المطلب مفهوما نظريا للمرض الهولندي و مجموعة من الأسباب التي ساهمت في ظهوره و العوامل المساعدة في ذلك ، و أهم الأثار الإقتصادية التي يخلفها هذا المرض الإقتصادي .

. تعريف المرض الهولندي:

تعددت التعاريف و المفاهيم التي تناولت المرض الهولندي باعتباره يشكل ظاهرة غريبة تجمع بين وفرة كبيرة للموارد الطبيعية و تخلف تنموي يميز الاقتصاديات التي تمتلك هذه الموارد و يمكن ان نورد بعض التعاريف كما يلي:

. المرض الهولندي هو تلك الاثار السلبية التي تحدث في اقتصاد معين ، يتميز باعتماده الكلي على القطاع الاستخراجي او الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وانحلال القطاعات الاخرى في الاقتصاد.[1]

. يوضح العلاقة بين الزيادة في اكتشافات الموارد الطبيعية و انخفاض الانتاج بالقطاع الصناعي و قد اطلق هذا المفهوم من قبل الهولنديين سنة 1977 بعد الانخفاض المستمر في الانتاج الصناعي منذ اكتشاف حقل غاز كبير سنة

[1] محمد هاني ، نشات ادوارد ناشد جرجس ، القطاع النفطي و اشكالية المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 . 201 ، مجلة الابداع ، المجلد 10/ العدد 01 ، 2020 ، ص292.

[1].1959

. المرض الهولندي هو حالة التوسع الفجائي القوي و الغير متوقع لقطاع معين ، يتميز بمنافسة دولية يعجل باندثار القطاعات الاخرى(Jean – Jacqws Nowak 1995) .[2]

. عرف "**كليمنت جينياك**" المرض الهولندي على أنه ظاهرة تحدث عندما يؤذي إكتشاف ثروة طبيعية في بلد معين إلى إرتفاع قيمة عملة البلد الأمر الذي يجعل المنتجات الصناعية للبلد أقل تنافسية مقارنة بباقي الدول ويؤذي كذلك إلى إرتفاع الواردات و إنخفاض الصادرات.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المرض الهولندي بانه هو تلك العلاقة السلبية ما بين وجود قطاع مزدهر يشكل المصدر الاساسي لتدفق العملة الصعبة و يكون بذلك المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الخام و بين التخلف التنموي الذي يميز هذه الاقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد في التصدير.

2. أسباب ظهور المرض الهولندي:

ان الاعتماد على الموارد الطبيعية التي تلقى طلبا في الاسواق العالمية من شانه خلق ثروة ناتجة على الانشطة الريعية التي يؤذيها الاقتصاد و التي تؤذي الى تعطيل قوى العمالة و الانشطة الاقتصادية و بالتالي مقومات التنمية و النمو لاي بلد ، و فيما يلي نورد اسباب ظهور هذا المرض:

1.2: اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام (لعنة الموارد) :

تؤذي وفرة الموارد الطبيعية الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، و بالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي و انخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية و تغير

[1] امال رحماني ، حمزة بن زين ، اثر المرض الهولندي عل اقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، العدد12/ 2017، ص 292.

[2] محي الدين حداب ، ثابتي الحبيب ، دراسة احصائية لأثر العلة الهولندية عل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين 1980 . 2013 ، مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الادارية، العدد الثاني، ديسمبر، جامعة معسكر الجزائر ،2014 ،ص108.

[3] Clément Gignac ،mondialisation prix des matiére premiére duché diseuse congres de asdeq réflexions préliminaires ، Québec ، canada 04 mai 2006 .

في تركيبة هذه الصادرات خاصة صادرات المنتجات الصناعية وصادرات الخدمات التي لها دور هام في دعم النمو الاقتصادي.[1]

فمن الناحية النظرية يفترض ان اكتشاف مورد طبيعي في بلد ما يوفر موارد مالية ضخمة مثل النفط ، سوف يؤذي الى تحرير القيود المادية التي قد تقف في طريق اطلاق قوى النمو في هذا البلدو المساعدة في ارساء دعائم التنمية المستدامة فيه، غير ان التجارب العالمية اثبثت ان وفرة الموارد الطبيعية مثل النفط، الذهب، البن ..... قد تكون نقمة وليس نعمة على الدول التي تتمتع بوفرة في هذه الموارد بصفة خاصة بالنسبة للتحديات التي قد تخلقها تلك الوفرة لاستدامة النمو في تلك الدول، تشيرالتجارب الدولية الى انا استدامة النمو لا تشترط وفرة في الموارد الطبيعية وان كانت الاخيرة تساعد عليها ، على سبيل المثال تمكنت دول ما يسمى بالنمور الاسيوية من تحقيق معدلات مبهرة للنمو بدون ان يكون لديها موارد طبيعية ، فعندما بدات كوريا الجنوبية نهضتها الحديثة لم يكن يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها 70 دولارا، كما لم ترتكز عملية التنمية على اي وفرة في الموارد ، عل العكس تماما فان كوريا الجنوبية تعد دولة فقيرة جدا في الموارد الطبيعية، ومع ذلك استطاعت ان ترسي اسس رصينة للتنمية المستدامة لاقتصادها بحيث اصبح في قائمة دول العالم الصناعي، الوضع لا يختلف ايضا في سنغافورة التي اصبحت تولد دخلا للفرد من اعلى مستويات الدخل الفردي في العالم و بدون موارد طبيعية ايضا.[2]

2.2: زيادة غير متوقعة في الاسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي:[3]

يحدث هذا في الاقتصاديات التي تعتمد بشكل رئيسي على العائدات او الايرادات المالية للمورد الطبيعي الذي تعتمد على تصديره كمنتج رئيسي مما يجعلها عرضة للعديد من المشكلات نظرا لعدم قدرتها على التحكم في توقيت تحقيق هذه الايراجات و هو ما يصعب عليها عملية التخطيط الاقتصادي.

---

[1] شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، السنة 20142011 ، ص 09.

[2] محمد ابراهيم السقا ، لعنة الوفرة النفطية في الكويت و دول مجلس التعاون ، اكتوبر 2009 ، متاح عل الموقع : www .economy of kuwait . com تاريخ الإطلاع : 2021/03/14 .

[3] Corden booing sector and dutch disease economic Survey and consolidation ، oxford economic paper 1984، p36 .

3.2: ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ:[1]

اسهم التقدم التكنولوجي و ادخال التكنولوجيا في عمليات الانتاج و التصنيع في تقليص التكلفة و العمل على زيادة الارباح نظرا لما توفره الالات و المعدات و المعدات الحديثة منسرعة و دقة في الانتاج، و هو ما اذى الى ازدهار و بروز قطاعات اقتصادية معينة داخل البلد الذي يشهد هذه الفورة التكنولوجية امرا لا مفر منهما لم يتم وضع سياسات محددة .

هذا المرض يمكن ان ياتي ايضا من التدفقات الهائلة للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد ، اذ قد تؤذي اما الى ارتفاع قيمة العملة المحلية او انخفاضها، و هذا يتوقف على ما اذا كانت هذه الاموال الجديدة يتم استخدامها لتمويل النفقات الجارية اوتراكم راس المال في القطاعات التجارية ام لا. و على الرغم من اختلاف و تنوع مصادر الاموال الاجنبية الا انها تصب في جوهر واحد وهو ان سبب ظهور هذا المرض يتمحور اما بزيادة المعروض منها او عدم توجيه هذا الاخير في قطاعات منتجة .

3. العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي:

بالاضافة للاسباب التي تؤذي لهذا المرض ، هناك عوامل مساعدة على ظهور المرض الهولندي و هي كالاتي :

1.3: فشل السياسات الاقتصادية:

في اغلب البلدان التي اصيبت اقتصاديا باعراض المرض الهولندي و خصوصا الدول النامية ، لم تكن هناك اهداف و استراتيجيات واضحة للتنمية ، وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد تخبط السياسات الاقتصادية، لم توجه الموارد النفطية و الطبيعية بالقنوات المهمة التي من شانها احداث تغيير جذري في البيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان ، اذ من المفترض ان تستخدم ايرادات الموارد الطبيعية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية،يمكن معه الاقتصاد القومي من البدء و التحرك نحو مرحلة النمو الذاتي و اجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد القومي، الا انه في ظل غياب استراتيجية تنموية ملائمة و سؤ تخصيص عوائد الثروة الطبيعية ، فان الفشل سيكون من نصيب التنمية و يبقى الاقتصاد غير قادر للنهوض باعبائه متكلا على العوائد الريعية، و بالتالي

[1] خشخوش هاجر ، إختبار ظاهرة العلة الهولندية في الجزائر دراسة إقتصادية قياسية لحالة الجزائر للفترة 1980-2014 ، مذكرة ماستر ، السنة 2016-2017 ، ص 05 .

فقدان فرصة الانطلاق نحو الامام.[1]

2.3: الارتباط غير المشروع بين السلطة و الثروة:

ان الثروات الريعية الطائلة عادة مايرافقها سؤ التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية، و لذلك فانها لاتؤذي الى تخلف خطى النمو الاقتصادي فحسب، بل انها تؤذي الى خلق اتجاهات و مناخات سياسية تنمو في غيارها النزاعات السلطوية و اساليب الحكم الاستبدادية، فان صح التعبير يمكن القول انه يتم زواج غير شرعي بين الثروة و السلطة ، كما حدث في كثير من الدول النامية، حيث ان الديكتاتورية و الانفراد بالقرار و غياب المحاسبة الجماهرية تمثل قمة الفساد، و هذا الوضع في هذا البلد او ذاك من البلدان النامية يضعها على متن عجلة من النار (شكسبير).[2]

3.3: ضعف المبادرة و الاتكال على الدولة:

ان اغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش و التبعية ، وظهور حالة من الركود و القناعة بالاوضاع المتردية وحالة الاسترخاء و الركون الى الترف قتلت روح المبادرة لدى الفرد في المجتمع، و بعد بروز الحركات التحررية في منتصف القرن العشرين في اغلب البلدان النمية انتهجت هذه البلدان النظام الاشتراكي فكانت الدولة هي المصدر الوحيد الذي يوفر الحاجيات الاساسية للفرد مما قلب المعادلة، اذ من المفترض ان الانسان من خلال مساهمته و ابداعاته و عمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد القومي ، ومن خلال عوائد مساهمته في العملية الانتاجية يمكن الحصول على اغلب احتياجاته دون الاتكال على الدولة ، فحالة الاتكالية تمثل احد اراضي المرض الهولندي.[3]

[1] كحلة التجاني ، تطبيقات العلة الهولندية على الإقتصاد الجزائري ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ، السنة 2019-2020 ،ص 5 .

[2] مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي و مقومات اصلاح الاقتصاد الريعيفي العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 05، العدد 15 كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الكوفي العراق، 2010، ص ص، 13-14 .

[3] خاير فاتح، اثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري الفترة 2000-2012، مذكرة ماستر، جامعة المدية، السنة 2013، ص 17-18 .

3. الاثار الاقتصادية للمرض الهولندي :

ان تدفع الايرادات الريعية او مايطلق عليه احيانا بالدخول القدرية Windalls خلال فترة الازدهار يؤذي الى ظهور اعراض المرض الهولندي على الهيكل الاقتصادي، ولايضاح اثار ذلك المرض يمكن تقسيم الهيكل الاقتصادي الى قطاع تصدير مزدهر (كالنفط مثلا) و قطاع تصدير تقليدي (كالصناعة مثلا) و قطاع السلع المحلية ، ويمكن تتبع اثار المرض الهولندي بفعل اثرين هما اثر انتقال الموارد و اثر الانفاق **(انظر الشكل رقم 1)**، سيتم التطرق لتلك الاثار لايضاح كيفية حدوث المرض الهولندي، كما يلي :[1]

1.3: اثر انتقال الموارد :Transpotation Resources Effect:

ياتي هذا الاثر بفعل قابلية احد عناصر الانتاج (العمل و راس المال) على الاقل للانتقال بين القطاعات المختلفة ، وعليه فان عند ازدهار احد القطاعات و ليكن قطاع النفط بفعل الايرادات الريعية او الدخول القدرية يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال، الامر الذي يؤذي الى اجتذاب ذلك العنصر من القطاعات الاخرى الى القطاع المزدهر مما يفاقم تراجع باقي القطاعات ويزيد من تقدم قطاع التصدير المزدهر Booming sector.

2.3: اثر الانفاق : Expenditure Effect:

ان زيادة عوائد القطاع الريعي (قطاع التصدير المزدهر) يؤذي الى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد ذلك القطاع مع ثبات الاسعار في القطاعات الاخرى، فمن المؤكد يوجه جزء من الزيادة من الدخول نحو الانفاق على قطاع السلع و الخدمات المحلية، سواء عن طريق الافراد انفسهم او بفعل فرض ضرائب جديدة عليهم و توجهها الحكومة الى سوق السلع المحلية ، و هذا يؤذي الى ارتفاع اسعارها بالنسبة لاسعار سلع التجارة، مما يعني ارتفاع معدل التبادل الداخلي للبلد ،وينتج في زيادة الطلب على السلع المحلية (السلع الغير متاجر بها) تفعيل اثر انتقال الموارد مرة اخرى ليتحول العنصر القابل للانتقال هذه المرة نحو قطاع السلع المحلية ،ففاقم وضع قطاع سلع التجارة (السلع المتاجر بها دوليا) غير المزدهرةاو ما يعرف بقطاع التصدير التقليدي، و هذا مايظهر اثر المرض الهولندي ، حيث ان ارتفاع معدل التبادل الداخلي لا يرفع من وتيرة انتاج السلع المحلية فحسب بل يحول الطلب نحو السلع التجارية المستوردة نتيجة انخفاض اسعارها بالنسبة للسلع المحلية بسبب زيادة الدخول الحقيقية و ارتفاع قيمة العملة المحلية، الامر الذي ينقل التاثير سلبا على الميزان التجاري، وتبقى الاشارة الى ان زيادة تدفق الايرادت الريعية تحسن من وضع الدولة

[1] مايح شبيب الشمري، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي و ضرورة الاصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد (10)، العدد (3)، كلية الادارة و الاقتصاد جامعة الكوفة، السنة 2008، ص ص، 174- 175.

الريعية امام المجتمع الدولي وتجعلها ذات جدارة ائتمانية عالية تفتح امامها سبل الاقتراض الدولي لا سيما عند تراجع تدفقات الايرادات الريعية لتعويض تراجع تلك التدفقات املا في عودتها لغرض المحافظة على مستوى دخل الفرد ، و بمرور الوقت يجعلها تعاني من ارتفاع الديون و خدمتها مما يدفعها الى اعادة جدولة ديونها و يجعلها تنخرط في برامج التكييف الاقتصادي الموجه من قبل مؤسسات التمويل الدولية.[1]

[1] ما يح شبيب الشمري ، نفس مرجع ، ص 175 .

شكل (1): مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي dutch disease

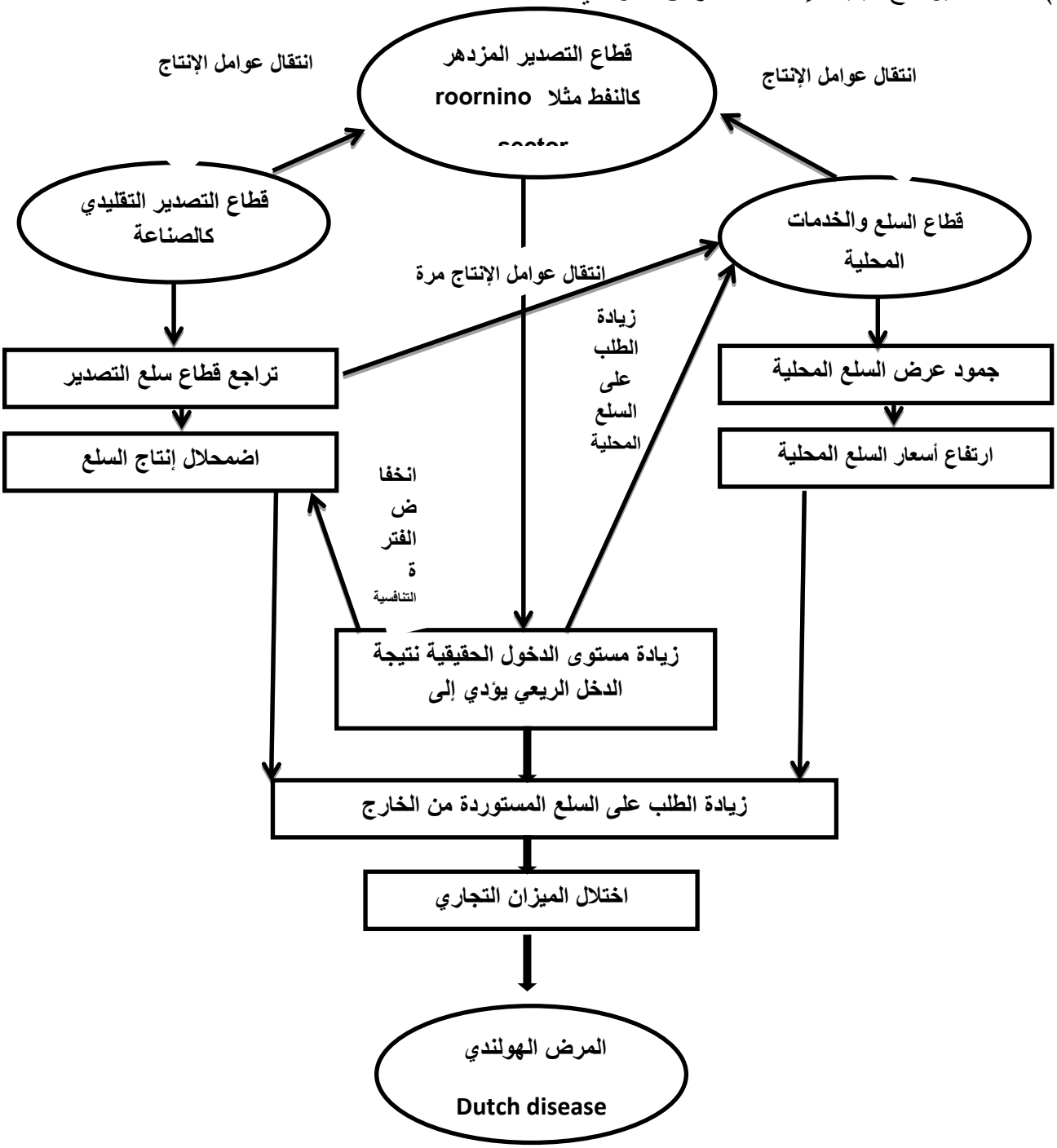

المصدر: مايح شبيب الشمري، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعولم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، سنة2008، ص175

- المطلب الثاني: النماذج المفسرة للمرض الهولندي

تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي التفسير الظاهرة التي تعني الزيادة الكبيرة في كميات و اسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية ، و خاصة اذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الاجمالية لاقتصاد البلد، و قد ظهرت هذه النماذج ابتداءا سنوات الستينات في اعقاب التجربة التي شاهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى عام 1975 ، وتأتي نظرية المرض الهولندي في اطار التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية التي تعتبر و فقا لأراء بعض الاقتصاديين مصطلحا للتعبير عن الاداء الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد.

و قد تعددت الدراسات التي تناولت تحليلا لأثار التوسع في استغلال الموارد الطبيعية عبر جملة من النماذج و هي كالتالي :

1. نموذج Gregory 1975 :[1]

ان الفكرة التي تقول بان الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية يؤذي الى تراجع نسبي في القطاعات الاقتصادية و خاصة قطاع المنتجات الصناعية التي تعود الى سنة 1975 في اعمال Gregory وفي دراسته هذه،اهتم هذا الاقتصادي بالتركيز على التغيرات الهيكلية التي طرأت عل الاقتصاد الاسترالي بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم ، حيث وضع Gregory نموذجا مبسطا وضح من خلاله تأثير الاسعار المحلية على عرض الصادرات و الطلب علي الواردات.

و خلاصة ما توصل اليه Gregory هو ان الاكتشافات من الموارد الطبيعية و المنجمية في اي دولة ، تؤذي الى نمو في عرض الصادرات و بالتالي الى فائض في ميزان المدفوعات، وينجم عن هذا الفائض اما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة اسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لاسعار سلع التبادل التجاري ، او ارتفاع في معدل التضخم المحلي.

و من خلال وضعه لهدا النموذج البسيط فان هذا الاقتصادي يحاول توضيح الصعوبات التي يمكن ان يواجهها قطاع

[1] شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الإقتصادي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، السنة 2011-2012 ، ص 13 .

المنتجات الصناعية في اقتصاد وفرة الموارد الطبيعية.

وقد وضع Gregory نموذجه على اساس الفرضيات التالية:[1]

1. ثبات محددات التبادل التجاري الدولي.

2. وحدات الصادرات و الواردات تم اختيارها عل اساس ان كل وحدة صادرات تبادل بوحدة واردات.

3. النموذج يلغي حركة رؤوس الاموال و يتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري.

4. الاسعار النسبية للواردات تتحدد في الاسواق العالمية دون ان يكون للاقتصاد الاسترالي تأثيرا عليها، و بالمقابل فان السلع خارج التبادل التجاري الدولي يتحدد سعرها في السوق المحلي بتقابل كل من الطلب و العرض المحلي.

يعتبر Gregory ان اغلب الحكومات الريعية ما تتجه ال تطبيق السياسات المواتية و ذلك لغرض التخفيف من حدة الظاهرة (الوضع الاقتصادي الناتج عن نقمة الموارد الطبيعية):

- ✓ اتباع سياسة تخفيض العملة المحلية غير مرغوب فيها لانها سوف تؤذي ال التقليل من حجم ارباح قطاع المناجم .
- ✓ تقديم اعانات لقطاع سلع التبادل التجاري ، و لكن هده الاستراتيجية في رأي الكاتب لن يكون لها اثر كبير لانها سوف تزيد من حجم الفائض في الميزان التجاري و عليه فسوف يدفع سعر الصرف المحلي الى الارتفاع من جديد.
- ✓ ثم يستخلص الكاتب بان الحل الوحيد لهده الاقتصاديات هو استثمار مداخيلها الريعية في الاستثمارات الخارجية.

2. نموذج Gorden و Neary :

يعتبر هذا النموذج من أبرز النماذج المفسرة لظاهرة العلة الهولندية حيث ركز كل من Corden و Neary سنة 1982 على سعر الصرف الحقيقي كأهم آلية ينتقل بها اثر إنتعاش الموارد لباقي الإقتصاد، و قد إعتمد Corden سنة

[1] بروش فاطمة الزهرة ، خندق سميرة ، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية ، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ، ص284 .

1984 في نموذجه على إقتصاد مفتوح يتكون من ثلاث قطاعات تتمثل فيما يلي:[1]

. القطاع المزدهر Booming sector: و هو القطاع في حالة ارتفاع مفاجئ لأسعار المنتجات ، و الذي يمكن أن يكون قطاع المحروقات أو قطاع تصدير لمادة أولية خلال فترة إرتفاع الأسعار، استغلال اكتشاف أبار البترول أو تغير تكنولوجي منخفض التكلفة.

. القطاع المتأخر Lagging sector: و هو قطاع السلع الأخرى القبلة للإتجار، سواء هذه السلع صناعية او زراعية

. قطاع السلع الغير قابلة للإتجار Non tradeables: و هو قطاع يضم المنافع العامة و الخدمات فمن أجل إقتصاد مصدر للبترول ، فالحالة التي تهمنا أكثر هي القطاع المزدهر ، ومنه بدأ Corden تحاليله لنموذج متوسط المدة أو ما يسمى بنموذج اللب The Cor Model، يضم عاملا متحركا واحد هو العمل ، أما عوامل ألإنتاج الأخرى فهي خاصة بكل قطاع من القطاعات الثلاثة ،ورأس المال هو كذلك ديناميكيا دوليا و مخزون كل العوامل ثايتة، لكن عامل الأسعار مرن.

إن النمو في القطاع المزدهر له أثرين :[2]

1. أثر الإنفاق L'effet dépnse : إن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى داخل البلد الناتجة عن مداخيل الصادرات المزدهرة سيخلق فائض في ميزان المدفوعات و بالتالي زيادة الدخل القومي و كذا الفردي ، التي ستنفق في كلا القطاعين ، القطاع المتأخر لن تؤذي إلى إرتفاع أسعار السلع القابلة للمتاجرة ، لأن أسعارها تتحدد في لأسواق الدولية و يواجه الطلب على السلع القابلة للمتاجرة عبر الواردات الإضافية، أما الإنفاق على قطاع السلع الغير قابلة للمتاجرة يؤذي إلى رفع أسعارها في المدى القصير ، و هو ماسيؤذي إلى تثمين حقيقي للعملة المحلية (أي أن سعر الصرف الحقيقي المعرف بكونه سعر الصرف الإسمي مخفض بمؤشر الأسعار المحلية ينخفض)، وكلما إرتفع سعر السلع القابلة للمتاجرة ، فإن العمل و حتى رأس المال ينجذب من القطاع المتأخر و قطاع السلع غير قابلة للمتاجرة مما يؤذي إلى إنخفاض الإنتاج في القطاع المتأخر فينتقل إقتصاد الدولة من إقتصاد يعتمد على الصناعة إلى أقتصاد يعتمد على المورد الطبيعي .

[1] بن قدور علي ، كردودي سهام ، سياسة سعر الصرف و أثر العلة الهولندية على الإقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 2017/18 ، ص 338 .

[2] بوزاهر سيف الدين ، عامر حبيبة ، سعر الصرف الحقيقي و المرض الهولندي – دراسة قياسية لحالة الجزائر 2004-2014 ، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال ، 2017 ، ص 68-69 .

2. أثر إعادة تخصيص الموارد (حركة عوامل الإنتاج): و نعني به حركة تنقل عوامل الإنتاج (العمل) من القطاع المتأخر إلى قطاعين التوسعي و قطاع الخدمات، وتأثير حركة الموارد نشطا عندما ترفع الزيادة في أسعار صادرات القطاع المزدهر (المصدر)، الناتج الهامشي في ذلك القطاع، ويؤذي إلى إنتقال العمل من كلا القطاعين :القطاع المتأخر و قطاع السلع الغير قابلة للقطاع المزدهر. و بحسب كل من تأثيري الإنفاق و حركة الموارد العمل من القطاع المتأخر ،وفي المصنعة حيث تتمثل السلع القابلة للمتاجرة في السلع المصنعة عموما ، فإن حركة العمل من القطاع المتأخر و القطاع المزدهر تسمى" de–industrialisation" تراجع (أو التدهور المباشر في التصنيع).

و يؤذي تدفق العمل خارج قطاع السلع الغير قابلة للمتاجرة، مع تأثير الإنفاق الذي يزيد من الإنفاق على سلع ذلك القطاع، إلى حركة إضافية للعمل من القطاع المتأخر إلى قطاع السلع الغير قابلة للمتاجرة . ويسمي Corden هذه الظاهرة "التراجع غير مباشر للتصنيع"، و رغم وجود تأثير واضح في إنتاج القطاع المتأخر ، فإن التأثير على إنتاج قطاع السلع غير قابلة للمتاجرة ، لكن تأثير حركة و عندما يكون القطاع المزدهر هو قطاع البترول، فإن هذا القطاع قد لا يستخدم سوى كمية قليلة من العامل المتحرك (العمل) ، وهو ما يعني إلغاء تأثير حركة الموارد. وفي هذه الحالة فإن التغير الوحيد يتمثل في إرتفاع سعر الصرف ، و هو ما يتسبب في إنخفاض إنتاج القطاع المتأخر و زيادة إنتاج قطاع السلع غير قابلة للمتاجرة ، و في حالة البلدان النامية فإن القطاع المتأخر من المحتمل أن يضم الصادرات الزراعية، أو الصناعات الغذائية المنافسة للواردات أو السلع الصناعية المعوضة للواردات.

و هذا ما سيجعل أسعار السلع المستوردة ارخص من غيرها المحلية و على إعتبار عقلانية المستهلك فإنه سيفضل الأولى عن الثانية و هذا ما سينتج عنه زيادة الواردات على الصادرات ، فينتقل اقتصاد الدولة من إقتصاد يعتمد على الصناعة إلى إقتصاد يعتمد على التجارة و بالتالي عجز في ميزان المدفوعات.

ويرىCorden و Neary أن فعالية و هيمنة كل أثر من الأثرين (النفقات و حركة الموارد) بالنسبة للأخر تعتمد على عدة متغيرات، أما فعالية أثر النفقات فإنها تتوقف على مدى ميل إستهلاك الخدمات في الإقتصاد و أما أثر حركة الموارد فإن تأثيره يرتبط إرتباطا وثيقا بكثافة إستخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الإقتصادية، فإذا كان قطاع الموارد الطبيعية يتميز مثلا بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط، بالإضافة إلى غياب حالة التشغيل التام في الإقتصاديات النامية في هذه الحالة فإن أثر النفقات سوف يهيمن على أثر حركة الموارد، و عندما يتحقق في إقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج ما يلي:

. ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

. ارتفاع مخرجات القطاعات الغير مصدرة (البناء و الخدمات.....) .

. إنخفاض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية.

3. نموذج Bresser-Pereira:

يعتبر نموذج Bresser-Pereira هو النموذج الثاني و الأحدث لتحديد المرض الهولندي من الناحية النظرية ، حيث يرى أن هناك ثلاثة حجج أساسية لأسباب المرض الهولندي:[1]

. إن المرض الهولندي هو العامل المحدد للإتجاه نحو تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته.

. فشل السوق الناجم عن وجود ريع ريكاردي Ricardianrents يضعف الإقتصاد و الذي يمكن تحييده من خلال إدارة سعر الصرف خاصة من خلال إنشاء ضريبة على المبيعات التي ترفع منحنى العرض ن حيث ان فشل السوق ناجم عن وجود موارد طبيعية وافرة ورخيصة تستخدم لإنتاج سلع متوافقة مع سعر صرف مرتفع عن السعر الذي سيكون ضروريا لخلق ميزة تنافسية للصناعات القابلة للإتجار،فبإستخدام الموارد الرخيصة فإنالسلع المعنية تسبب ارتفاع سعر الصرف لأنها يمكن أن تكون مربحة بمعدل لا يتوافق مع معدل السلع الأخرى.

. إن المرض الهولندي لا يكون بسبب الموارد الطبيعية فقط و لكن من اليد العاملة الرخيصة (هامش الأجر) من خلال وجود فرق بين أجور العمال و رواتب المهندسين و المديرين في المصانع.

و هو يشترك مع نموذج Corden 1982 في تصنيف القطاعات حيث يتم تقسيم الإقتصاد إلى ثلاثة قطاعات، وأن تقييم العملة بأعلى من قيمتها متعلق بقطاع السلع الغير قابلة للإتجار، فمن الناحية العملية فإن قطاع التصنيع هو الذي يعاني من المبالغة في العملة و يصبح غير تنافسين لكن و على خلاف Corden بإعتماده فقط على القطاع المزدهر، فإن Bresser-Pereira يضيف عدة عوامل طويلة الأجل كالتباين أو الريع الريكاردي Ricardianrents و يأخد بعين الإعتبار المنافسة سيكون أعلى أو أقل إعتمادا على التكلفة ، من إنتاج أخر يكون داخل السوق أو من تكلفة إنتاج الدول الأخرى ، مع الأخذ بعين الإعتبار القوة الإحتكارية و الريوع المضافة المستمدة من تباين الأسعار الدولية للسلع التي تتجاوز تكاليفها إنتاج المنتج الاقل كفاءة، كما يختلف عن نموذج Corden أنه يستخدم سعرين صرف توازنيين هما اللذان يحددان المرض الهولندي، بشكل عام فإن الإختلاف بين النموذجين أن أحدهما ينبع من الإقتصاد النيوكلاسيكي الذي يعتمد في تحديد السعر على العرض و الطلب للسلع و الخدمات ، أما الأخر فينبع من الإقتصاد الكلاسيكي أين السعر يتحدد وفقا للعرض و الطلب حول القيمة أو تكلفة الإنتاج.

[1] شرقرق سمير ، قحام وهيبة ، تقلبات أسعار النفط و المرض الهولندي في الجزائر للفترة 1990-2018 ، الإنسانية و الإجتماعية ، مجلد 6، العدد1 ، جوان 2020 ، ص ص، 4- 6.

بإستعمال نموذج الاقتصاد الجديد للتنمية من قبل مجموعة من الاقتصاديين ما بعد الكينزيين منهم Bresser–Pereira منذ بداية 2000 يقوم على فرضيتين أن النمو ينطوي على المنافسة المكلفة و أن النمو يعتمد على معدل الإستثمار ،كما أن هناك إلى جانب تراكم رأس المال متغيرات أخرى في جانب العرض يخلق النمو كالتعليم و التقدم التقني البنى التحتية و العملة المستقرة، أما من جانب الطلب فمن الضروري أن يكون طلبا مستديما، لكن حسب رأي فإن الاستثمار في رأس المال المادي هو العامل الأكثر أهمية ، فمعدل الإستثمار سواء العام او الخاص يؤثر على جانبي العرض و الطلب ولهما علاقة مباشرة بالنمو ، كما أضاف كذلك فرية أخرى أن معدل الإستثمار يعتمد عكسيا عن سعر الصرف حيث إذا كانت قيمة العملة مبالغ فيها بشكل دوري و لفترات طويلة فسوف تنخفض الاستثمارات في الصناعات غير السلعية القابلة للإتجار ، و في هذه الحالة لايمكن للصناعات التحويلية في البلد أن تصبح قادرة على المنافسة،

يرى أن المرض الهولندي أحد العوامل الرئيسية التي تحدد سعر الصرف في ظل نظام الصرف المرن بإعتباره من أهم محددات العرض و الطلب على رؤوس الأموال الأجنبية ، حيث يرى أن البداية يجب أن تكون قيمة رؤوس الأموال التي يتحرك حولها سعر الصرف حسب العرض و الطلب، و هي القيمة التي تغطي تكلفة إنتاج السلع و الخدمات المصدرة والتي توازن الحساب الجاري للبلد، و يختلف هذا حسب تباين التكلفة النسبية لوحدة العمل للبلد، فإذا إرتفعت تكلفة وحدة العمل للبلد أكثر من منافسيه فإن قيمة العملة الأجنبية ترتفع و تدفع سعر الصرف إلى التدهور للحفاظ على توازن الحساب الجاري ، و لتحديد المرض الهولندي يجب أن يكون هناك توازن جاري و توازن صناعي ، التوازن الجاري يعتمد على قيمة المال الأجنبي و على الأسعار الدولية للسلع المصدرة ، أما التوازن الصناعي هو سعر الصرف المستعمل من قبل الشركات التي تنتج السلع الصناعية بإستخدام أحدث التكنولوجيات لتكون قادرة على المنافسة

المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي و علاقته بالمرض الهولندي

عند اكتشاف هذه الظاهرة في الاقتصاد في القرن الماضي تولد عنه ارتفاع سعرالصرف الاسمي و الحقيقي للعملة الهولندية و هذا ما اذى الى ضعف منافسة الصناعة الهولندية في الداخل و الخارج

ضمن هذا المبحث سنسلط الضؤ على علاقة سعر الصرف الحقيقي بالمرض الهولندي من خلال النقاط التالية:

. محددات سعر الصرف الحقيقي.

. قنوات تاثير المرض الهولندي على سعر الصرف الحقيقي.

المطلب الاول: محددات سعر الصرف الحقيقي و علاقته بالمرض الهولندي

يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي من خلال العلاقة بين الصادرات و الإستيرادات، إذ تع أسعار الصرف أداة ربط بين الإقتصاد المحلي والإقتصاد العالمي

لذلك سنتناول في هذا المطلب مفهوم سعر الصرف وكذلك أنواعه ، إضافة إلى المحددات التي يقوم عليها سعر الصرف الحقيقي و علاقته بالمرض الهولندي.

1. مفهوم سعر الصرف: تعدد المفكرون الإقتصاديون في تقديم تعرف سعر الصرف إلا أن هذه التعاريف تجتمع في مفهوم واحد نذكر منها مايلي:

1. يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية.[1]

2. يعرف سعر الصرف بأنه يعبر عن عدد وحدات العملة المحلية مقومة بعملة أجنبية ، و يحمل سعر الصرف أهمية كبيرة كونه يوفر لنا إمكانية مقارنة الأسعار بين بلدين مختلفين.[2]

3. إن سعرصرف أية عملة إنما يعني قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية أو أجزاء منها، و

[1] أحمد فريد مصطفى ، الإقتصاد النقدي الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2009، ص 365.

[2] بسام الحجار ، نظام النقد العامي و أسعار الصرف، دار المنهل البياني، بيروت ،الطبعة الأولى ، 2009، ص119 .

بتعبير آخر هو يعني نسبة مبادلة العملة الوطنية بأية عملة أجنبية.[1]

و عليه توجد هناك صيغ لسعر الصرف و هي:[2]

1.1: سعر الصرف الاسمي:

هومقياس لقيمة بلد ما و التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد اخر، و يتم تبادل العملات او عمليات شراء او بيع العملات حسب اسعار هذه العملات.

ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.

2.1: سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الاجنبية الازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، كما يعرف على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية المقاسة بعملة مشتركة فهو يعكس المقدار الحقيقي لإنخفاض أو إرتفاع سعر الصرف لعملة ما أي القوة الشرائية لها ، بالتالي فهو مقياس يتم به قياس القوة التنافسية للعملة المحلية أمام العملة الأجنبية .[3]

ويتم التعبير عنه وفق المعادلة التالية:

حيث ان: $TCR= e.p^*/p$

TCR: سعر الصرف الحقيقي يعكس الاسعار الاجنبية بدلالة الاسعار المحلية

E : سعر الصرف الاسمي.

[1] حسين عمر، الموسوعة الإقتصادية الميسرة ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، ص340 .

[2] السيد متولي عبد القادر ،الاقتصاد الدولي "النظرية و السياسات" ، دار الفكر ، الطبعة الاولى ،2011 ،ص115،

[3] قاصدي عبد السلام ، أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على سعر الصرف ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ، 2012-2013، ص23.

P : مؤشرالاسعار المحلي.

***P** : مؤشر الاسعار الاجنبي.

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القوة التنافسية للبلد المحلي، لان سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الاجنبي و البلد المحلي[1].

3.1: سعر الصرف الفعال:

يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية ، رسوم إعانات مالية..... إلخ.[2]

2. محددات سعر الصرف الحقيقي:

يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشرا هاما في تقييم الوضع الخارجي، حيث يقيس مدى ربحية التجارة الخارجية و كلما ارتفع مؤشر سعر الصرف الحقيقي عن مستواه في فترة زمنية معينة فيها ميزان المدفوعات متوازنا نسبيا كلما تراجعت تدريجيا القدرة التنافسية للبلد و ارتفاعه يعني ان سعر الصرف الاسمي مبالغ فيه و هذا ما يشجع ارتفاع الطلب على الواردات الاجنبية و استقرار و انخفاض الصادرات، واستمرار هذا الوضع من شانه يخل بالوضع الخارجي, هذا الامر لامحال ينعكس على الوضع الداخلي متسببا في زعزعة التوازن الداخلي المتمثل في التشغيل الكامل و التنمية الاقتصادية ، واستمرار الاسعار.

يمكن تفسير زيادة التقدير الحقيقي لسعر الصرف من الناحية النظرية بالعوامل التالية:[3]

1.2: الإنفاق الحكومي: يتوقف تاثير الانفاق الحكومي على نوعية السلع و الخدمات ما اذا كانت تتكون من السلع القابلة وغير قابلة للتداول. على وجه الخصوص ، اذا افترضنا ان الانفاق يتمثل في الاستهلاك الحكومي على

[1] بوزاهر سيف الدين ، عامر حبيبة ، مرجع سبق ذكره، ص65 .

[2] محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 ، ص7 .

[3] بوزاهر سيف الدين ، أسعار الصرف و أسعار النفط ، دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية، السنة 2011/2010، جامعة تلمسان ، ص ص، 134-135 .

السلع القابلة للتداول ، ستؤثر هذه الزيادة في الاستهلاك سلبا على الطلب في قطاع السلع غير القابلة للتداول دوليا. التثمين الحقيقي لسعر الصرف TCRهذا سوف يسبب زيادة في الاسعار النسبية ، و بالتالي ارتفاع .

2.2: تراكم في الاصول المالية الاجنبية و تدفقات راس المال: تتحقق عموما تدفقات راس المال في شكل استثمارات المحفظة او الاستثمار الاجنبي المباشر، التي تمثل، وفقا لعدة مؤلفين(بما

في ذلك ميليسي- فيريتي 2006)،مؤشر الذي يقيس حالة الوضع الخارجي هو ايضا حسب نفس المؤلفين ، هو مؤشر بديل لقياس درجة التكامل الدولي ، و هكذا فان تاثير صافي الاصول الاجنبية هو ثراء هذا بدوره يؤثر على الطلب المحلي, وبالتالي وامتلاك اصول مالية اجنبية صافية كبيرة يؤذي عموما الى ارتفاع الطلب على السلع.هذا الاخير يخلق ضغوط تضخمية على اسعار السلع الغير قابلة للتداول، وبالتالي يساعد على تخفيض الاسعار النسبية للسلع القابلة للتداول ، مما يؤذي الى تثمين الحقيقي لسعر الصرف.

3.2: تأثير الانفتاح التجاري: الانفتاح المتزايد المعبر عنه بمجموع الصادرات و الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي يؤذي الى حركة قوية من العملات . يؤثر هذا المستوى من الانفتاح على البلدان النامية ، من خلال زيادة اكبر في الواردات، وهكذا يمكن ان النقص او الزيادة في الانفتاح تثمن او تخفض سعر الصرف الحقيقي.

4.2: اثر بلاس- ساموليسون(1964): (leffet Balassa- Samuelson)

يبين بلاس و ساموليسون ان الانتاجية العالية الموافقة لانخفاض في التكلفة النسبية للانتاج و الاسعار النسبية لهذه السلع بالمقارنة باسعار السلع غير قابلة للتداول ، ويؤذي الى تقدير سعر الصرف الحقيقي.

5.2: شروط التبادل التجاري: اثر شرط التبادل التجاري اي نسبة اسعار الصادرات على اسعار الوارداتاثر شرط التبادل التجاري اي نسبة اسعار الصادرات على اسعار الواردات على قيمة سعر الصرف الحقيقي تبقى غامضة من الناحية النظرية حسب (ادواردز 1989 ، البدوي و سوتو 1999) ، حيث يتوقع ان يؤدي التحسن في شروط التبادل التجاري الى تحسن في ميزان المدفوعات ، اذ يؤدي هذان المتغيران الى تثمين سعر الصرف الحقيقي، و يتوقف مدى تاثير معدل التبادل الى اهمية اثر الدخل و اثر الاحلال.[1]

[1] بوزاهر سيف الدين ، نفس مرجع سابق ، ص 135 ، ص 136 .

3. سعر الصرف الحقيقي و علاقته بالمرض الهولندي:

عند إ كتشاف الغاز الطبيعي في هولندا تسبب هذا الاكتشاف بزيادة أجور اليد العاملة الهولندي مقارنة بالأجور في ألمانيا و ارتفاع سعر الصرف الإسمي و الحقيقي للعملة الهولندية هذا ما أذى إلى ضعف المنافسة الصناعية الهولندية في الداخل و الخارج .[1]

كتب عدد كبير من الإقتصاديين عن هذه الظاهرة و تناولت كتاباتهم أنماط من الاقتصاديات الصناعية و النامية والتي تعتمد في اقتصادياتها اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية و قد بينت مجمل هذه الكتابات ان معدلات الصرف الإسمية و الحقيقية ارتفعت مما يشير إلى وجود المرض الهولندي ، حيث إذا تم إكتشاف مورد طبيعي **(النفط)** في دولة ما السلطات الاقتصادية تعطي أهمية كبيرة لهذا القطاع، وتولي اهتماما بالغا في الصادرات النفطية الشيء الذي يرفع الإيرادات من العملة الصعبة فإذا أنفقت هذه الإيرادات كلها على الواردات فإن ذلك يكون له تأثير مباشر على عرض النقود او الطلب عليها في البلد بالنسبة للسلع المحلية ،و لكن لنفترض أن هذه الدولة حولت الإيرادات النفطية بالعملة الصعبة إلى عملة محلية و يتم إنفاقها على السلع غير التجارية فإذا كان:[2]

. إذا كان سعر الصرف ثابتا: فإن هذا التحويل للعملة الأجنبية إلى عملة محلية يزيد من عرض النقد في الدولة و هذا يؤذي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي.

. إذا كان سعر الصرف مرنا: فإن العرض المتزايد من العملة الأجنبية يرفع من قيمة العملة المحلية و بالتالي يزيد من سعر الصرف الحقيقي.

في كلتا الحالتين يسبب زيادة قدرة الصادرات لهذا البلد على المنافسة وهذا ما يسبب الانكماش في قطاع الصادرات التقليدي و **هذا أثر الإنفاق.**

في نفس الوقت تتحول الموارد **(رأس المال و العمل)** إلى إنتاج سلع محلية غير متداولة خارجيا لتلبية الزيادة في الطلب المحلي و قطاع النفط المزدهر و هذا يؤذي الى إنكماش الإنتاج في قطاع الصادرات التقليدي و **هذا أثر حركة الموارد.**

---

[1] بهلول لطيفة ، تأثير المرض الهولندي على سعر الصرف الحقيقي (التشخيص وكيفية المعالجة)، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تبسة ، عدد 30- جوان 2012 ،ص 176 .

[2] بهلول لطيفة ، نفس مرجع سابق ، ص ص، 176- 177 .

وبشكل أوضح إن الزيادة في الإنفاق الحكومي و القطاع الخاص تؤذي إلى الزيادة في الإنفاق الإستهلاكي و من ثمة فائض في الطلب على الخدمات و السلع و اليد العاملة و ينشأ من فائض الطلب زيادة الأسعار النسبية للخدمات و السلع غير القابلة للتداول في التجارة الخارجية و بدرجة أعلى الزيادة في أسعار السلع القابلة للتداول لأنها تستورد ولأن المنافسة في هذه السلع (**القابلة للتداول**) أقوى و هذا يؤذي إلى زيادة أسعار الصرف الحقيقية.

إن الزيادة في الأسعار النسبية في القطاعات غير قابلة للتداول دوليا يصحبه إرتفاع معدلات الربح فيها و يعد حافزا أمام المستثمرين إلى إستثمار أموالهم في قطاعات السلع و الخدمات التي يصعب استيرادها أكثر من الإستثمار في القطاعات التي يمكن إستيرادها و هذا أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دوليا.

عند إنخفاض أسعار المحروقات (**النفط**) دوليا و مع تكيف الاقتصاد على أسعار النفط المرتفعة التي كانت سائدة، كما أن مالية الحكومة تتكيف أيضا مع الأسعار المرتفعة خاصة عبر الإنفاق بصورة حادة لذا تجد السلطات صعوبة في خفض أسعار الصرف وأيضا مستويات المعيشة، و هذا الإنخفاض صعب تقبله من طرف المستهلكين الذين يريدون المحافظة على مستوى المعيشة المعروف و بالتالي لا يستطيعون التنازل عنه ، إن المحافظة على مستوى سعر الصرف عند إنخفاض أسعار النفط في السوق الدولية يكون ممكنا في إقتصاد متطور خلال السبعينات من القرن الماضي تعرضت أسعار السلع الأولية بما فيها النفط للهبوط أذى إلى إرتفاع الدولار و بالتالي تعرضت عدة عملات الدول المصدرة لهذه الموارد للهبوط تسببت في حدوث أزمة نقدية مؤلمة أذت إلى فقدان الثقة في المستثمرين و ركود إقتصادي ومن هذه الدول : روسيا، أندونيسيا، الأرجنتين، مكسيكو.....إلخ.

و للبحث في طبيعة العلاقة مابين ظاهرة المرض الهولندي وسعر الصرف يمكننا التعرض لنظرية Balassa– Samuelson من خلال مأثبثته التجارب التاريخية في تحليل وأختبار العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و لعنة الموارد في الدول التي تعتمد في صادراتها بصفة مطلقة على موارد الريع النفطي ، حيث أن سعر الصرف الحقيقي مؤشر هام منمؤشرات وجود العلة الهولندية في الإقتصاد.

. أثر Balassa (العلاقة بين السلع القالة للإتجار و السلع غير القابلة للإتجار): [1]

إن أثر Balassa يستخدم لتفسير ظاهرة تعريف سعر الصرف في البلدان السائرة في طريق النمو ، ومنه فإن

[1] بن قدور علي ، كردودي سهام ، سياسة سعر الصرف و أُثر العلة الهولندية على الإقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 2017/18 ، ص ص، 338– 339 .

الدراسات الأمبريقية تركزت على نظرية التكامل المتزامن و التي أظهرت إستمراريتها على المدى الطويل.

يرتكز تحليل Balassa على التميز بين السلع القابلة للإتجار و السلع غير القابلة للإتجار ، وكذا على نظرية تعادل القدرة الشرائية ال PPA و بهذا يسلط الضوء كذلك على نتائج فوارق التطور على مستويات سعر الصرف بين إقتصاديات التبادل.

و خلافا لنظرية تعادل القدرة الشرائية ال PPA الكلاسيكية، فإن تحليل Balassa يفترض أن السلع القبلة للتبادل هي خاضعة للمنافسة الدولية وكذا للسعر الوحيد ، في حين أن السلع غير قابلة للتبادل هي ليست خاضعة للمنافسة، إذن هناك فارق بين أسعار السلع غير التبادلية للإقتصاديات التي هي في تبادل.

هذا الأخير يصبح أكثر وضوح بين البلدان ذات مستوى تكنولوجي مختلف ، و من خلاله فإن التقارب لمستوى التطور يحث على تقارب أسعار السلع غير قابلة للتداول.

تحت فرضية الPPA فإن سعر الصرف الحقيقي هو مساوي للواحد، وهو يعكس مساواة القدرات الشرائية الحقيقية ما بين عمليتين إثنتين، هذا الدليل غير متوقع حصوله بين إقتصادين إثنين الذي فيه الفارق التكنولوجي مهم، إذا كان أثر Balassa مستمر على المدى الطويل فإن تكافؤ قدرات الشراء لا تستطيع ان تكون محققة و أن الحلول الوحيدة لمعالجته ستكون بتقليل الفارق التكنولوجي للخروج من فخ التخلف ،أو المرور من مرحلة ظهور إلى مرحلة تطور تعود إلى إستدلال Balassa و نفترض أن إقتصاد ما مركب من نوعين من السلع ، سلع قابلة للإتجار بأسعار محلية و أجنبية P^T و P^{T*} و سلع غير قابلة للإتجار بأسعار محلية و خارجية Y^N و Y^{N*} .

في إقتصاد متطور و تكنولوجيا متقدمة بالنسبة إلى دخل أكثر إرتفاعا لإقتصاد في طور النمو ، إن التطور التكنولوجي يمد بإنتاجية شاملة أكثر أكثر إرتفاعا، و إن هذه مختلفة خلال دراستنا لقطاع السلع التاجرة بها او قطاع السلع غير المتاجر بها ، و منه فإن السلع التبادلية هي محققة لقانون السعر الوحيد $T= .P^{T*}$ و الإنحرافات تأتي إذن من وجود سلع غير قابلة للتبادل.

إذن بالإرتداد في نفس العملة ، الأجور في البلدان المتطورة هي مرتفعة مقارنة في البلدان الناشئة، وانه في نفس الإقتصاد الأجور هي متساوية بسبب فرضية سهولة الحركة المطلقة للعمل هذين الإ فتراضين يضمن أن الأجور في قطاع السلع غير قابلة للتبادل هي مرتفعة جدا في الإقتصاديات المتطورة و بالنتيجة أسعار السلع غير قابلة للإتجار ستكون أكثر إرتفاعا $E .P^{N*} > P^N$.

إن عدم المساواة هذه توضح ضآلة التقدير لعملات البلدان الناشئة، و هذا يصيب مستويات التنافسية الوهمية و

بطبيعة الحال فإن أسعار السلع غير قابلة للإتجار هي الأكثر ضعفا.

في المخطط التجريبي لأثر Balassa هو مدروس تحت مقاربتين في تطور و في مستوى:[1]

أ. أثر Balassa في تطور: يسمح بتفسير الميول عند تسعير سعر الصرف الحقيقي خلال أحداث التطور لبلدنا شيء، انه من المفترض أن الإنتاجية من قطاع السلع القابلة للتبادل ترتفع بشكل سريع مقارنة بقطاع السلع غير قابلة للإتجار، هذا الإرتفاع نشأعن فرضية تنفيذ السلع القابلة للإتجار لقانون السعر الوحيد على المستوى العالمي.

ب . أثر Balassa في مستوى: يسمح بالمقارنة إلى فترة معطاة مستوى سعر الصرف الحقيقي مقارنة بمستوى التطور الإقتصادي نأخد ثانية ملاحظات السعر السابقة، حيث يمكننا كتابة أن السعر المحلي هو قيمة متزنة من السلع التبادلية و غير تبادلية:

$$[1] \quad P = a \cdot P^T + (1-a)P^N$$

مع أن a جزء من السلع القابلة للإتجار في الطلب المحلي.

و نعلم أن سعر الصرف الحقيقي المطبق السلع القابلة للمتاجرة يمكن أن تكتب :

$$[2] \quad Q^T = P_*^T + e - P^T$$

$$[3] \quad Q = P_* + e - P$$

مع أن : Q^T: سعر الصرف الحقيقي المطبق عند الطلب على السلع التبادلية.

Q: سعر الصرف الحقيقي المطبق عند الطلب العام.

بطرح المعادلة [2] من [3] ، فنتحصل على العلاقة التي تبين سعر الصرف الحقيقي كدالة تابعة للأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل في الإقتصاد المحلي و الأجنبي:

$$Q - Q^T = [P_* + e - P] - [P_*^T + e - P^T] \quad [4]$$

$$= [P_* - P] - [P_*^T - P^T]$$

[1] بن قدور علي ، كردودي سهام ، نفس مرجع سابق ، ص 339 .

$$Q = Q^T + [P_* - P] - [P_*^T - P^T] \qquad [5]$$

$$= Q^T + [P^T - P] - [P_*^T - P_*]$$

بإستعمال فرضيات Balassa (السلع القابلة للتبادل مفيدة بقانون السعر الوحيد)، سعر الصرف الحقيقي للسلع التبادلية يساوي الواحد الصحيح، هذا يعطي:

$$[6] \quad Q = 1 + [P^T - P] - [P_*^T - P_*]$$

من خلال المعادلة [6] فإن سعر الصرف الحقيقي يساوي الفرق بين السعر المتعلق بالسلع التبادلية في الإقتصادين خلافا لذلك و نظرا لأن سعر السلع غيرتبادلية ضعيف جدا في الإقتصاد الناشيء ، ومنه فإن السعر الأول سينخفض بسرعة ، إن هذا بحث على عدم تقييم سعرصرف حقيقي، و إنه من الملاحظ إن كان للسلع القابلة للتبادل مختلفة عن الواحد هذا الإستدلال يفسر أثر Balassa .

لإعادة إتزان سعر الصرف الحقيقي العام: $P = a \cdot P^T + (1-a)P^N$ و تعويضه في معادلة سعر الصرف الحقيقي فنتحصل على:

$$[7] \quad P^T - P = P^T - a \cdot P^T - (1-a)P^N = (1-a)[P^T - P^N]$$

$$[8] \quad P_*^T \cdot P_* = P_*^T - a_* \cdot P^T P_*^T - (1-a_*)P_* = (1-a_*)[P_*^T - P_*^N]$$

و أخيرا نتحصل على :

$$[9] \quad Q = 1 + [P^T - P] - [P_*^T - P_*]$$

$$= 1 + (1-a)[P^T - P^N] - (1-a_*)[P_*^T - P_*^N]$$

مع أن: a و a_* تمثل الحصص الخاصة بالسلع القابلة للتبادل للطلب النهائي للإقتصاد الناشيء و الإقتصاد المتطور.

P_*^N و P^N : الأسعار الخاصة بالسلع غير قابلة للتبادل للإقتصاد المحلي و الأجنبي.

من خلال Balassa سعر السلع القابلة للتبادل في حالة ضعيفة في إقتصاد ناشيء الفارق $[P_*^T - P_*^N]$ ضعيف جدا عن الفارق $[P^T - P^N]$ في هيكل الطلب النهائي المطابق ، هو ارتفاع لأسعار السلع غير قابلة للتبادل في

الإقتصاد المطور، الذي بحث على عدم إنخفاض سعر الصرف الحقيقي في الإقتصاد الناشيء، إلا أن في هيكل الطلب النهائي غير المتساوي هناك آخر يدخل ضمن السلع غير قابلة للتداول بالعودة إلى المعادلة السابقة نعرف أن $[P^T - P^N]$ ، هو أعلى من الانحراف.

هو إذا كذلك إتزان $(a-1)$ ، هي مهمة أكثر عن إتزان $(a_* - 1)$ ، فإن إنخفاض القيمة هي الضآلة في التقويم سعر الصرف الحقيقي ستكون أكثر.[1]

المطلب الثاني: قنوات تاثير المرض الهولندي على سعر الصرف الحقيقي

1. أثر الانفاق:

في اقتصاديات البلدان المنتجة للبترول نجد أن العلاقة بين قطاع البترول و القطاعات الأخرى أمر مسير من خلال ميزانية الدولةأي ما يعرف بسياسة الدولة في تسيير الريع البترولي التي تؤثر بموجبها على معدل الصرف الحقيقي، من خلال الإنفاق على السلع و الخدمات (الدولية و الغير دولية) مما يدفع الطلب المحلي للإرتفاع في ظل جهاز إنتاجي ضعيف (الإستراد)، أي على ظهور أولي للمرض الهولندي.[2]

1.1: زيادة النفقات العامة:

إن نمو الفوائض البترولية و تكوين احتياطي كبير من العملات الصعبة، شجع الجزائر على استخدام جانب هام من هذه الاموال بغية تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية من خلال الزيادة في الانفاق العمومي بسبب احجام المستثمرين الخواص و عدم دخول الشركات مجالات واسعة من الاستثمار بالمستوى المرغوب فيه من جهة، ومن جهة ثانية تراكم الفوائض المالية و نمو الجباية البترولية اعاد من جديد اسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر لانجاز المشاريع الضخمة باستخدام العائدات المتزايدة المتاتية من تصدير البترول و هي كالتالي:

. برامج استثمارية في الهياكل القاعدية.

[1] بن قدور علي ، كردودي سهام ، مرجع سبق ذكره ،ص 340

[2] بوزاهر سيف الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 138 .

. انفاق في الجانب الاجتماعي .[1]

2.1: تطوير القطاع البترولي:

يتطلب القطاع البترولي ضخ رؤوس اموال كبيرة على اساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الانتاج، الصيانة، احلال البترول المستخرج و المحافظة على سلامة الابار.

2. تحسن شروط التبادل التجاري:

يمكن اعتبار معدل التبادل التجاري او شرط التبادل الاكثر اهمية من بين المتغيرات الخارجية و التي تؤثر على الحساب الجاري للدول النامية، وكما هو معلوم فان الدول النامية تصدر في الغالب سلعا اولية و تستورد سلعا مصنعة كما هو الحال بالنسبة للجزائر، وتنخفض اسعار هذه السلع الاولية عبر الزمن بالمقارنة باسعار السلع المصنعة ، كما ان اسعار هذه السلع الاولية تتقلب بشكل حاد مؤدية الى جعل الدول النامية عرضة لهزات معدل التبادل التجاري خصوصا عندما تتخصص هذه الدول النامية و بشكل مركز في انتاج عدد محدد من السلع الاولية.[2]

ويمكن حساب معدل التبادل التجاري على شكل رقم قياسي باستخدام المعادلة التالية:

معدل التبادل التجاري = أسعار الصادرات / أسعار الواردات .

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية و علاقة إشكالية البحث بالأبحاث السابقة

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق لأهم الدراسات التي تناولت الإقتصاد الجزائري و مقارنتها بالدراسة الحالية حيث سنتناول ما يلي:

المطلب الأول : الدراسات السابقة

سنتناول في هذا المطلب أهم الدراسات السابقة التي تناولت الإقتصاد الجزائري هي كالتالي :

[1] عبد المجيد قدي ، الإقتصاد الجزائري و النفط ، فرص أم تهديدات ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف، أيام 08/07 أفريل، 2008.

[2] بوزاهر سيف الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 141 .

لطيفة بهلول- نظرية المرض الهولندي و سعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة عنابة 2012.

تناولت الدراسة ظاهرة المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري، من خلال فرضية أن الإقتصاد الجزائري أحادي التصدير من المحروقات، فذلك أدعى لتغلغل المرض الهولندي فيه، و قد ركزت الدراسة على العلاقة بين مستوى أسعار النفط من جهة و حركية سعر صرف الدينار الجزائري من جهة أخرى، و قد قسمت الدراسة إلى فترتين ، فترة الإقتصاد الموجه أين يتم تثبيت سعر الصرف إداريا ، و اعتمدت هذه السياسة الارتجالية أساسا المبالغة في التقييم النسبي لسعر صرف العملة المحلية ، و سمحت بإقامة قاعدة صناعية واسعة، هذه السياسة الإرتجالية لم تسمح بديناميكيات السوق الحر للعمل و التأثير في حركية الاقتصاد الوطني ، و التي يتولد عنها الأثار المتوقعة للمرض الهولندي.

أما الفترة الثانية و التي تميزت بنهج إقتصادي مخالف تماما للأول، و هو ما يسمى اقتصاد السوق ، بتأثير و مساعدة صندوق النقد الدولي ، و الذي يضع سعر صرف الدينار في عمق التحليل، وهذا ما شجع على ظهور أثار المرض الهولندي في وقت مبكر .

توصلت الدراسة إلى أن عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية يؤثر على سعر صرف الدينار المحلي، وهذا ما يسهل من ظهور المرض المرض الهولندي.

خاير فاتح – أثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2012- مذكرة ماستر – جامعة المدية . 2014

تناولت الدراسة الاقتصاد الجزائري وأعراض المرض الهولندي، حيث أنه خلال الدراسة التحليلية وجدت أن تحسن أسعار المحروقات و بلوغها أرقام قياسية في الألفية الثالثة جعل الجزائر تحقق عوائد مالية ضخمة فتوسع من خلالها قطاع المحروقات و الذي عمل على تراجع القطاع الصناعي و القطاع الفلاحي ،إن يمكن القول أن القطاع أصبح لا يمثل سوى 4% من الناتج المحلي الإجمالي أما القطاع الفلاحي فيمثل 9% ، في المقابل قد حصل تطور في قطاع السلع غير التبادلية و المتمثل في قطاع الخدمات و قطاع الأشغال العمومية و هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يستجيب لنموذج المرض الهولندي.

توصلت الدراسة إلى أن توسع القطاع التبادلي بشقيه الصناعي و الفلاحي، و هو ما أذى إلى استجابة الاقتصاد الجزائري للمرض الهولندي.

مختار دقيش – العلة الهولندية نظرية و فحص تجريبي في الجزائر– رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة وهران 2010.

و قد تناولت الدراسة ظاهرة المرض الهولندي بإعتباره أحد المسائل التي تثار حول الاقتصاد الجزائري، فالإرتباط شبه الكلي للبلد بصادرات المحروقات من جهة ، و تأخر القطاع الصناعي من جهة أخرى تعتبر أحد أهم العناصر المغذية لمثل هذه المسائل ، و قد ركزت الدراسة على سعر الصرف الحقيقي و تنقل عوامل الانتاج و خاصة تنقل اليد العاملة ما بين القطاعات الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي، بحيث توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ظهور أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري مرده إلى سوء التسيير و السياسات الاقتصادية الكلية غير الصائبة .

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يعاني من أعراض المرض الهولندي و إن وجدت فهي عرضية، و ليس مردها إلى أثار قطاع المحروقات و المناجم ، ومدى إعتماد الاقتصاد على ريوعه.

حداب محي الدين ، أثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري –دراسة قياسية للفترة 1990–2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

تناولت الدراسة المفارقة بين تراجع الإقتصاد الجزائري و إرتفاع عوائد قطاع المحروقات أو ما يعرف بأعراض العلة الهولندية للفترة 1990–2016. وتم الاعتماد في الدراسة القياسية على دراسة أثر الإنفاق و كذا معدلات البطالة على القطاعات التبادلية(الصناعة ، الفلاحة ، المحروقات و الخدمات)، لإبراز خطورة الإعتماد الشبه كلي على الريع النفطي و انعكاساته على معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

توصلت الدراسة في الأخير على أنه لا يمكننا الجزم بإصابة الاقتصاد الجزائري بهذا المرض و لا تظهر كل اعراضه بشكل واضح ما عدا أثر الإنفاق أما الأثر الثاني لم يثبت إحصائيا.

المطلب الثاني : القيمة المضافة

من خلال مقارنة الدراسات السابقة مع هذه الدراسة يمكن إستخلاص بعض القيم المضافة في البحث حيث يكمن الإختلاف بين الدراسات التي تناولت الاقتصاد الجزائري و الدراسة الحالية في كون الدراسات السابقة تطرقت إلى تتبع المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة (أثر الانفاق و أثر حركة الموارد) ، و هذا بخلاف الدراسة الحالية التي تطرقت إلى تتبع أثر المرض الهولندي من خلال دراسة القطاع القابل للإتجار و القطاع غير قابل للإتجار و مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي.

كما أن هذه الدراسة تعد الأكثر حداثة من حيث الإحصائيات مع اعتبارها مكملة للنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة .

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للمرض الهولندي و علاقته بسعر الصرف الحقيقي، إضافة إلى ذلك التفسير الإقتصادي لهذه الظاهرة من خلال النماذج التي حاولت تفسير الظاهرة عن إكتشاف مورد طبيعي جديد تكون له عوائد ريعية كبيرة، وإستطلاعا لأهم القنوات التي تم دراستها ، حيث يعرف المرض الهولندي على أنه تلك الأثار الناجمة عن تدفق عائدات كبيرة من النقد الأجنبي جراء تصدير بلد ما لمورد طبيعي , هذا ما يؤذي إلى رفع قيمة العملة المحلية إزاء العملات الدولية و هو ما يترتب عليه إضعاف قدرة تنافسية المنتجات المحلية، إضافةإلى أن أسعار الواردات تصبح أرخص من المنتجات المحلية ، مما يؤذي إلى إختلالات هيكلية نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و قابليته للتكيف و إمتصاص الصدمة الموجبة ، الأمر الذي يؤذي إلى ظهور أثار غير مرغوبة في الإقتصاد.

في الأخير تطرقنا إلى أهم العوامل التي تقودنا إلى الحكم على إقتصاد معين بأنه يعاني من المرض الهولندي أم لا ، من خلال تشخيص أعراض المرض الهولندي في الإقتصاد و مدى تغلغله من خلال تتبع اثاره على الإقتصاد ككل ، و هذا بضبط أهم اثاره المتمثلة في أثر حركة الموارد و أثر الإنفاق ، إلا أنها تعكس بصفة جلية مدى تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد .

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لعلاقة المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة 1999-2019

الفصل الثاني: دراسة قياسية لعلاقة المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة (1999- 2019)

تمهيد

بعد التطرق للجانب النظري لمشكلة العلة الهولندية ، خاصة بعد الإرتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية و الذي زادت معدلاته خلال الفترة منذ عام1999، إلى تزايد الإهتمام بتأثيراته على إقتصاديات الدولة المصدرة و المستوردة للنفط على حد سواء ، سيتضمن هذا الفصل محاولة للإجابة عن الإشكالية التي تبناها البحث في شكل دراسة قياسية لهذه الظاهرة في الإقتصاد الجزائري للفترة 1999-2019 ، و معرفة مدى تطابق فروض و شروط المرض الهولندي من الناحية النظرية و إسقاطها على الجانب التطبيقي ، و ذلك بإستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تمكننا من فهم الظاهرة الإقتصادية المتعلقة بموضوع بحثنا.

و وفقا للمنهجية المعتمدة فقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، حيث يتضمن المبحث الأول أعراض المرض الهولندي وأهم الأثار التي يقوم عليها ، فيما سيخصص المبحث الثاني لتوضيح متغيرات الدراسة و ذلك بإستخدام الطرق و الأدوات الإحصائية والقياسة التي تم الإعتماد عليها و تقدير النموذج وإستخلاص النتائج و تحليلها وهي كالتالي :

المبحث الأول : أعراض المرض اللهولندي في الجزائر .

المبحث الثاني : قياس علاقة أعراض المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة(1999 - 2019) .

المبحث الأول: أعراض المرض الهولندي في الجزائر

حسب نظرية المرض الهولندي الإقتصادي (التي تطرقنا لها سابقا) فإن إنتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يؤذي إلى إرتفاع حقيقي في سعر صرف العملة المحلية ، مما يؤذي إلى إنخفاض إنتاج صادرات القطاع الصناعي ، و ارتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة (الخدمات ، البناء)، و في هذا المبحث سوف نقوم بمطابقة هذه الأعراض على الإقتصاد الجزائري .

ولمعرفة مدى تعرض الإقتصاد الجزائري لأثر المرض الهولندي ، سنقوم بدراسة القطاعات الإقتصادية الأخرى ، و المتمثلة في قطاع السلع غير القابلة للإتجار ، و قطاع السلع القابلة للإتجار، و هذا من خلال معرفة مدى مساهمتها في الثروة الوطنية ، و مدى تأثرها بتوسع قطاع المحروقات.

المطلب الأول: الناتج الداخلي الخام(توزيع القيمة المضافة)

إن الفترة 1999- 2019 تسمح لنا بالوقوف على التغيرات الهيكلية التي طرأت على توزيع القيمة المضافة الخام و ذلك من خلال حدوث الإزدهار في قطاع المحروقات.

و فيما يلي سنتناول توزيع القيمة المضافة في الجزائر على حسب قطاعات النشاط الإقتصادي:

الجدول رقم (1): القيمة المضافة في الجزائر لكل قطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999-2019)%

	المحروقات	الصناعة	الفلاحة	البناء	الخدمات	الغير قابل للإتجار	القابل للإتجار
1999	32,82	9,57	12,73	9,60	27,26	36,86	22,3
2000	44,86	7,86	9,36	7,90	22,78	30,48	17,22
2001	42,94	9,13	11	9,28	26,7	35,98	20,13

20,69	37,71	27,57	10,14	11,44	9,25	41,6	2002
20,26	35,22	25,89	9,33	11,99	8,72	44,52	2003
19,03	34,53	25,58	8,95	11,38	7,65	46,44	2004
15,55	37,46	29,61	7,85	9,08	6,52	52,99	2005
14,76	31,56	23,27	8,29	8,72	6,04	53,68	2006
14,61	33,08	23,92	9,16	8,81	5,8	52,31	2007
12	39,8	30,6	9,2	7	5	48,1	2008
16,3	50,1	38,3	11,8	10,1	6,2	33,6	2009
14,5	48,3	37,1	11,2	9	5,5	37,2	2010
13,6	48,2	38,4	9,8	8.7	4,9	38,4	2011
14,7	50	39,9	10,1	9,7	5	35,4	2012
17,1	38,78	27,65	11,13	11,63	5,47	35,64	2013
17,99	40,84	28,91	11,93	12,21	5,78	32,55	2014
20,64	46,57	33,1	13,47	14,09	6,55	23,22	2015
18,41	39,7	27,8	11,9	12,21	6,2	17,4	2016
17,6	39	27,3	11,7	12,13	5,5	19,3	2017

2018	22,4	5,6	12,27	11,6	26,2	37,8	17,87
2019	23,6	37,4	12,38	12,1	46,32	58,42	49,78

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) .

من خلال الجدول(1) : نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع المزدهر أي المحروقات كبيرة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث عرف خلال هذه الفترة إرتفاعا إنتقل من 32,82 % سنة 1999 إلى 53,68% سنة 2007 ، وهو ما يعني أن هذا القطاع لم يحول مداخيله إلى قطاعات إقتصادية أخرى ، لكن هذه النسبة تراجعت بعدها لتصل إلى 35,64% سنة 2013 ، و هو ما يدل ان هذا القطاع حول جزء من المداخيل لقطاعات أخرى ، لكن الملاحظ ان هذه النسبة تراجعت بشكل ملحوظ لتصل إلى 22,4% سنة 2018 بفعل تراجع أسعار النفط في الاسواق الدولية ، أما حصة القطاع الصناعي فقد عرفت تراجع وركود مستمر حيث إنخفض من 9,57% سنة 1999 إلى 5,8% سنة 2007 ليصل سنة 2012 إلى 5% ، و رغم الجهود المبذولة و التي لم تتعدى 5,6% سنة 2018 . أما قطاع الفلاحة فقد سلك نفس الإ تجاه بالنسبة للصناعة خلال الفترة حيث عرف نموا متعثرا سواء قبل حدوث الإزدهار في قطاع المحروقات أم بعد ذلك مع توجه صافي نحو الركود، رغم أن حصتها تبقى أحسن من القطاع الصناعي.

ومنه يظهر هذا الجدول بصفة إجمالية ، إختلالات في الهيكل الإنتاجي لأن قطاع السلع القابلة للإتجار عرف تراجعا في العموم تراوحت من 22,3% إلى 13,6% خلال الفترة 1999-2011 رغم تحسنها بعدها لتصل سنة 2018إلى 17,87% ، أما السلع الغير قابلة للإتجار فقد إنخفضت كذلك لكن بأقل حدة، رغم أنها عرفت ارتفاعا ملحوظاإنطلاقا من سنة 2013 و الذي يمكن إرجاعه إلى نمو قطاع الخدمات و البناء.

لذلك يلاحظ استمرارية اختلالات الهيكل الإنتاجي ، حيث أن القطاع المزدهر و الغير قابل للإتجار يستحوذان على نسبة كبيرة من القيمة المضافة بينما القطاع القابل للإتجار بقي ضعيف و تراجع مقارنة بسنوات السبعينات و الثمانينات.

على مستوى أداء مختلف القطاعات (مقارنة بقطاع المحروقات) و توظيف العائدات من تصدير النفط ، فقد تزايدت مداخيل العملة الصعبة للدولة بسبب إرتفاع أسعار البترول ، و هو ما ساهم في خلق إحتياطات هائلة انتقلت سنة 1999 من 4,4 مليار دولار لتصل إلى حدود 100 مليار دولار سنة 2007.

و بالرجوع إلى التقسيم الثلاثي للإقتصاد المحلي إلى ثلاث قطاعات كبرى القطاع المزدهر (البترول و الغاز) القطاع المتأخر (الصناعة و الزراعة) و القطاع الغير قابل للإتجار سلع و خدمات ، فالملاحظ أن القطاع الأول و الثالث يحتلان مكانة مهمة في الإقتصاد تتجاوز نسبة مساهمتها في النمو الإقتصادي ب 90% ، منها 43,13% للقطاع الأول ، هذا الأخير تأثيره على باقي القطاعات بات ينحصر، حيث أن 80% من قيمته المضافة يستهلك كإستهلاك وسيط من جهة ، و من جهة أخرى فإن تقييم النفقات العمومية يمس الظاهرة كذلك من خلال الإنجاز الضعيف لبرنامج الإستثمار .

كما نلاحظ أن قطاع المحروقات تراجع خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى 17,4%سنة 2016 و 23,6% سنة 2019، ومنه تراجع النمو الاقتصادي سنة 2016 بنسبة0,4% مقارنة لسنة 2015 بفضل النمو الذي حققه قطاع المحروقات ، وبلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام بإستثناء المحروقات 2,4% مقابل 3% سنة 2018 ، إلا أنه رغم تراجع النمو بقطاع المحروقات ، فإن النمو كان إيجابيا في سنة 2019 ، كما عرف القطاع الغير قابل للإتجار إرتفاعا حيث بلغ 58,42% سنة 2019 و كذا القطاع القابل للإتجار بنسبة 49,78% لنفس السنة ، حيث عرف قطاع الصناعة نموا بنسبة 3,8% و قطاع الخدمات نموا بنسبة 3%حيث عرف القطاعين إرتفاعا ملحوظا لسنة 2019، في حين قطاع الزراعة بقي على حاله فلم يسجل النمو المعهود مكتفيا بتسجيل نمو طفيف .

في الأخير يجب الإشارة أن ظاهرة المرض الهولندي أخذت معنى جديد في الجزائر باعتبار ضعف الصادرات خارج المحروقات، إذ ان مقابل كل 100 دولار من الواردات لا تحقق الجزائر سوى 5 دولارات من الصادرات خارج المحروقات (2008)، كما انه لم تسجل الجزائر نسب نمو تعادل على الأقل المبالغ المالية المرصودة ، مما يكشف عن ضعف القدرة على الإستيعاب و الإستجابة لدى النسيج الصناعي و الاقتصادي ، فما بين 2001-2009 سجلت الجزائر نسب تتراوح ما بين 3,9 و 5% كحد أقصى ، بينا كانت تضخ ما نسبته 8 و 10% من الناتج المحلي، فالنمو لا يعادل ما يتم ضخه في الاقصاد الجزائري. كما أن نسب نمو الصناعة تراوحت ما بين نسبة سلبية ب 0,1% و 1,5% كأقصى حد ، و تأثر النمو بسبب تراجع نمو قطاع الطاقة ، مما يكشف عن الضعف الهيكلي للصناعة الجزائرية التي لم تعد تمثل سوى 5% من الناتج المحلي الخام.

المطلب الثاني: البطالة و التشغيل

ينتج أثر تنقل عوامل الإنتاج ، بحسب النظرية عندما تتحسن الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع المنتعش و القطاع غير قابل للإتجار، ويبدأ هذا التنقل أولا من القطاع القابل للإتجار لينتهي في القطاع غير قابل للإتجار.

وفيما يلي سنركز على هذا الأثر في الإقتصاد الجزائري ، من خلال دراسة حصة التشغيل في كل قطاع على طول فترة الدراسة.

الجدول(02): نسب التشغيل في كل قطاع خلال الفترة (1999-2019)(%)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الزراعة	15,6	14,12	24,1	26,33	21,10	20,70	23
الصناعة	11,20	13,17	19,6	9,23	24	26	18
الخدمات	64	62,52	56,3	48,70	54,9	53,09	59
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الزراعة	20,7	13,6	13,7	11,7	11,7	8,96	10,57
الصناعة	18	12	12,5	13,7	13,7	13,12	13.04
الخدمات	61,3	74,4	73,8	74,6	74,7	77,0	86,37
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعة	9,53	8,75	8,65	8	10.1	9.6	9,60
الصناعة	12,57	12,59	13	13,50	17	16,5	18,88

الخدمات	77,88	78,61	78,33	61	59.1	61,1	59,99

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقا من عدة إصدارات للتقرير العربي الموحد ، و الديوان الوطني للإحصاء ONS

يبين الجدول(2) :أن الحصة النسبية للفلاحة ضمن هيكل التشغيل، إنخفضت من 15,6% سنة 1999 إلى 9,60 % سنة 2019 ، هذاالتسرب من الفلاحة تم استيعابه إلى حد كبير من طرف قطاع البناء و الخدمات الذي إنتقلت حصته من 64% إلى 77% مابين 1999-2011 ، رغم ضعف حجم التشغيل في القطاع الصناعي إلا أنه تطور بوتيرة أعلى من وتيرة نمو التشغيل في قطاع البناء و الخدمات، من جهة أخرى عرف تراجع مستمر منذ سنة 2007 في قطاع الزراعة، و بشكل أكبر في قطاع الصناعة. هذا التسرب من القطاعين السابقين قابلته حصص نسبية منخفضة في قطاع الخدمات ، حيث عرف تراجعا خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى 59,99% من نسبة التشغيل في البلاد سنة 2019.

ويتضح أن القطاع المزدهر يتميز بالعزلة التي لا تسمح له بإمتصاص اليد العاملة لإعتماده على تقنيات انتاج رأسمالية ، حيث نجد أن قطاع المحروقات لا يساهم إلا ب 0,51% من القوة المشتغلة خلال الفترة 2001-2004 ، هذا يعني أن هذا القطاع منحصر باعتباره يشغل أقل من واحد بالمئة من القوة العاملة، ومن هنا فإن احتمال إنتقال عنصر العمل نحو القطاع مستبعد ، مما يعني إلغاء فرصة انحلال التصنيع المباشر. فالقطاع القابل للإتجار يستحود على 22,3%و20,64% مابين 1999 - 2016 ، أما القطاع الغير قابل للإتجار فيستحود على 36,86% و 39,7% خلال نفس الفترة.

كما نجد أن قطاع الفلاحة و الصناعة لم يساهما بقوة في سوق العمل خاصة القطاع الصناعي ، ومنه يمكن القول أن عنصر العمل يتجه أكثر نحو القطاع الغير قابل للإتجار كما تنص عليه النظرية الإقتصادية.

المطلب الثالث: تطور هيكل الأسعار النسبية

إن معدل التبادل التجاري له تأثير واضح على إقتصاديات الدول النامية ، و هذا بسبب إعتماد هذه الدول على على تصدير السلع الأولية التي تتصف بتقلبات أسعارها أكبر من تقلبات أسعار السلع الصناعية ،

كما هو الحال بالنسبة للجزائر، وعليه يمكننا إدراج مؤشرات شروط التبادل للإقتصاد الجزائري و معدل التبادل التجاري بدلالة الأسعار الثابتة للعملة المحلية من خلال الجدول التالي :

الجدول(3) : تطور معدل التبادل التجاري و مؤشراته للفترة (1999- 2019) .

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
TOT (بالأسعار الثابثة للعملة المحلية)	-4,09	-3	-3,14	-3,34	-3,21	-3,06	-2,07
مؤشر شروط التبادل	59,43	100	103,88	101,36	116,04	129,72	165,07
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
TOT	-1,21	-1,44	-1,10	-2,42	-1,16	-7,92	0
مؤشر شروط التبادل	190,20	189,54	231,45	171,24	225,09	262,54	290,93
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
TOT	-9,5	-3,96	-1,94	-2,67	-2,02	-1,38	-1,44
مؤشر شروط التبادل	283,14	270,04	187,32	154,58	178,37	179	180,54

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

من خلال الجدول (3) : تبين لناأن معدل التبادل التجاري كان سالبا ، وهذا يعني أن له تأثير واضح على الإقتصاد الجزائري ، كما نلاحظ أن هناك تحسن في شروط التبادل التي إنتقل مؤشرها من 59,43 سنة 1999 إلى 180,54 سنة 2019 ، والذي لم يؤثر على إرتفاع السعر النسبي لمنتوج البناء و الخدمات معبرا عنه سواء بالواردات أو السلع القابلة للإتجار ، حيث أن سعر هذا القطاع معبرا عنه بالواردات بقي أدنى من مستواه ، و نفس الشيء إذا أخذنا ذلك بدلالة السلع القابلة للإتجار.

أما أسعار المنتجات الفلاحية فقد تطورت أسرع من تطور الأسعار الأخرى باستثناء أسعار المحروقات ، كما أنه لم تكن هناك فروقات مهمة بين تطور أسعار الصناعة و قطاع البناء و الخدمات حتى سنة 2012، اين تطورت أسعار قطاع البناء و الخدمات عن أسعار قطاع الصناعة .

و يتضح في الجزائر عدم وجود علاقة منتظمة بين تطور شروط التبادل و تطور سعر الصرف الحقيقي، أي أن سعر الصرف الاسمي للدينار لم يكن حساسا لتغير شروط التبادل ، هذا راجع لطريقة تسعير الدينار في تلك الفترة ، أين قيمة الدينار لا تعكس فروق الإنتاجية في الجزائر و الشركاء ، ولا تلعب دور تخصيصي للموارد ، ولا أداة لتوازن الميزان الجاري.

المطلب الرابع: التفكيك الصناعي في الإقتصاد الجزائر

ان القيمة المضافة للصناعة في الناتج الداخلي الخام منخفضة سنة 1999 تمثل نسبة 9,57% بمعدل نمو يقدر ب 8% وهو معدل ضعيف جدا بالنظر إلى القطاعات الأخرى و إذا اقترنت بمعدلات النمو في الدول النامية فإن حصة الصناعة من الناتج الداخلي الخام انخفضت سنة 2005 و يقدر الإنخفاض ب 0,2% عند استبعاد دور المحروقات او القطاع المزدهر وأيضا الإنخفاض بنفس النسبة إذ أخذنا الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة و بهذا فإن هذا القطاع في طريقه إلى الانكماش و بالتالي فإن الإقتصاد الجزائري يعاني عدم انسجاما في قطاعاته و هذا ما يوصف بالعلة الهولندية .

سنة 2000 كانت حصة المحروقات في الناتج الداخلي الخام هي حوالي 44,86% و 35,4% سنة إنخفضت بشكل ملحوظ من 7,86% إلى 5% كما إنخفضت مساهمة قطاع الزراعة أيضا و بالتالي فإن قطاع المحروقات هو القطاع المسيطر في الإنتاج و النمو الاقتصادي ، كما أن أغلب الفروع الصناعية بإستثناء مواد البناء حيث سجلت

الصناعة المصنعة انخفاضا أقصى ب 5,47% سنة 2013 كما كانت حصة الصناعة خلال السنوات 2016 و 2017 و 2018 كالتالي : 6,2% و 5,5% و 5,6% على التوالي ، حيث تعد هذه النسب ضعيفة إذا ماتم مقارنتها بدول أخرى.

من خلال هذا التحليل يتبين أن القطاع غير قابل للإتجار يستحوذ على الحصة الأكبر في حجم القوة العاملة المشغلة ، و الذي ما ينفك يعزز مكانته من سنة لأخرى ، و هذا مايدل على إستقطابه و إستيعابه للقوة العاملة المتحركة من القطاع القابل للإتجار بشقيه إلى هذا القطاع ، و عليه فإننا نؤكد فرضية إنحلال التصنيع غير المباشر في الجزائر لفترة الدراسة ، و عليه فإن حالة المرض الهولندي أمر واقع لا جدال فيه .

للإنصاف نشير إلى أن الحالة التي يعاني منها القطاع القابل للإتجار لم تكن سببها سياسة الإنعاش الاقتصادي، و إنما جزء كبير منها مرده إلى فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق ، و ما سببته عملية التحول و الوضع الامني عند التسعينات ، ناهيك عن سياسة التعديل الهيكلي بشقيها الإستقرار و التثبيت و خاصة المدعومة من قبل المؤسسات الدولية و عدم نجاعة تلك الوصفات المقدمة ، بالإضافة إلى برنامج الخوصصة الذي شهد فشلا ذريعا،وأذى إلى تفكيك القاعدة الصناعية و تسريح العمالة التي كان يستوعبها القطاع، و التي من المسلم به إستوعبها القطاع غير قابل للإتجار .

المبحث الثاني: قياس علاقة اعراض المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة (2000-2019)

تم صياغة نموذج لعلاقة سعر الصرف الحقيقي مع اعراض المرض الهولندي في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000الى سنة 2019، وذلك باستخدام متغيرات معدل سعر الصرف الحقيقي، سعر النفط، وشروط التبادل، ومعدل البطالة، حيث يرمز لكل متغير كمايلي:

CHOM: معدل البطالة

TOT: معدل شروط التبادل

REER: معدل سعر الصرف الحقيقي.

PET: معدل النمو السنوي لأسعار النفط.

المطلب الاول: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في معدل سعر الصرف الحقيقي، سعر النفط، وشروط التبادل، ومعدل البطالة ، من خلال استخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لجذور الوحدة، و اختبار Phillips Perron ، الذي يعمد إلى تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، و يتم إجراء هذا الاختبار في أربعة مراحل ، تشير نتائج الجدول 1 من خلال تطبيق اختباري ADF و PP الى ان نتائج الاختبارين جاءت متوافقة، وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة هي أقل من القيم الحرجة في قيمتها المطلقة، الامر الذي يعني أنها غير معنوية احصائيا، لذا تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها.

أما عند الفرق الاول فإن كل المتغيرات كانت مستقرة في الفرق الاول، عند مستوى معنوية 1%و5% و10%، ونستنتج من ذلك أن جميع المتغيرات هي متكاملة من الدرجة الأولى، أي(1)~CI. وبالتالي فإن استقرار السلاسل الزمنية يحقق لنا شرط استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

الجدول 1: نتائج اختبار جذر الوحدة

اختبار ADF						
المتغيرات	المستويات			الفرق الاول		
	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع
REER	4.228330-	1.777414-	2.138228-	10.99678-	10.41191-	11.20817-
PET	1.358016-	1.679006-	0.373958-	4.927798-	4.866361-	4.977726-
TOT	1.271110-	1.890715-	0.162306-	5.902062-	5.802522-	5.948549-
CHOM	0.680455-	1.731674-	0.824808-	4.129715-	4.075583-	4.171575-
اختبار P-P						
المتغيرات	المستويات			الفرق الاول		
	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه	مقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ولا مقطع
REER	5.927836-	7.733425-	2.404002-	24.88838-	26.18569-	14.85612-
PET	1.399994-	1.810109-	0.402478-	4.927798-	4.866518-	4.977726-
TOT	1.222965-	1.885795-	0.111719-	5.885629-	5.809222-	5.925363-
CHOM	0.903309-	1.967527-	0.796888-	4.147064-	4.103297-	4.245763-

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

المطلب الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى VAR Lag Order Selection Criteria:

يسمح هذا الاختبار بتحديد فترات الابطاء المثلى، بناء على قيم معيارAkaike وحسب الشكل 2 فإن مدد الإبطاء الزمني هي (0،1،3، 3) للمتغيرات المعنية بالدراسة وبحسب التسلسل أو الترتيب.

الشكل 2: فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج (ARDL)

Akaike Information Criteria (top 20 models)

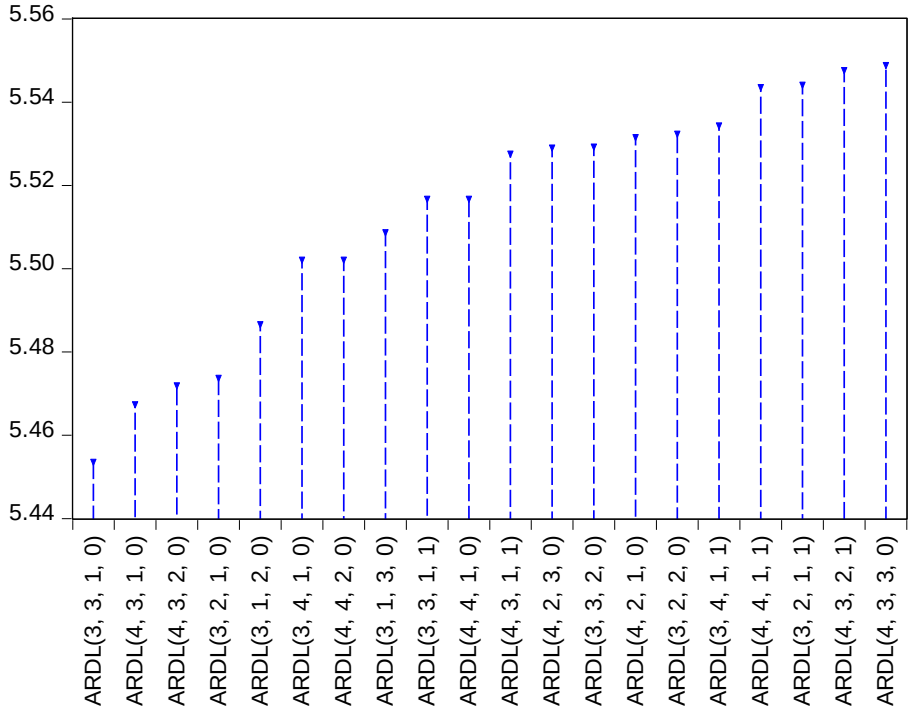

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

المطلب الثالث: اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test) باستخدام منهج ARDL:

لأجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل سعر الصرف الحقيقي واعراض المرض الهولندي، ومن أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه سوف نقوم بتطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) ، حيث يتم استخدام اختبار (F-Statistic) لأجل ذلك، من خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم (F) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5% و10%)

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن قيمة إحصائية **(19.74594)** F لاختبار Wald أكبر من الحدود العليا (I1 Bound) لدرجات معنوية كل من (1%)، (2.5%)، (5%)، (10%)، والتي كانت على التوالي **(4.66)**، **(4.08)**، **(3.67)**، **(3.2)**، ومنه نرفض فرضية العدم، أي توجد علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

الجدول 2: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود لنموذج ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	19.74594	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

المطلب الرابع: تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL:

أكدت النتائج السابقة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، لذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل والقصيرة بواسطة نموذج ARDL .

تقدير العلاقة طويلة الأجل: من خلال الجدول رقم 3 يتضح ما يلي:

– إشارة معامل سعر النفط موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي ، تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P = 0.0004)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.819505 ، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة اسعار النفط بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بـ 81.95%.

– إشارة معامل معدل البطالة موجبة، تتفق مع النظرية الاقتصادية، وتدل على وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل سعر الصرف الحقيقي، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P = 0.0013)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 1.410808 ، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من معدل البطالة إلى معدل سعر الصرف الحقيقي، وتشير هذه القيمة إلى أن ارتفاع معدل البطالة بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل سعر الصرف الحقيقي بـ 141.08%.

– إشارة معامل شروط التبادل سالبة، تتفق مع النظرية الاقتصادية، وتدل على وجود علاقة عكسية بين شروط التبادل ومعدل سعر الصرف الحقيقي، وهي ذات دلالة إحصائية (P = 0.0030)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل – 0.288083 ، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتشير هذه القيمة إلى أن ارتفاع شروط التبادل بـ1% سيؤدي إلى انخفاض معدل سعر الصرف الحقيقي بـ 28.80%.

الجدول 3: نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PET	0.819505	0.182356	4.493990	0.0004
TOT	-0.288083	0.082573	-3.488835	0.0030
CHOM	1.410808	0.362702	3.889713	0.0013
C	82.22561	11.54730	7.120766	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

تقدير العلاقة القصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ): من خلال الجدول رقم 4 يلاحظ هنا بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ كانت قيمته سالبة (0.663295-) ومعنوية (0.0000)، ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق بـ 0.6632. ويعني هذا أن حوالي 66.32% من انحراف قيمة سعر الصرف الحقيقي في السنة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي (1/0.663295=1.5) من أجل الوصول إلي قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا دليل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، بمعنى أن 66.32% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدل البطالة في الفترة الزمنية السابقة (t−1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات التفسيرية (سعر النفط، شروط التبادل، معدل البطالة).

من جهة اخرى بلغت قيمة التحديد 0.93، حيث تعكس القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أن المتغيرات المستقلة تفسر 93% من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الحقيقي، والباقي يعود إلى عوامل أخرى(المتغير العشوائي(Ɛt)).

الجدول 4: العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL .

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(REER)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/29/21 Time: 19:52				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 27				
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REER(-1))	0.219741	0.063718	3.448666	0.0033
D(REER(-2))	-0.314890	0.029447	-10.69362	0.0000
D(PET)	0.109151	0.056810	1.921353	0.0727
D(PET(-1))	-0.134607	0.036751	-3.662677	0.0021
D(PET(-2))	-0.052045	0.034971	-1.488252	0.1561
D(TOT)	-0.028391	0.026176	-1.084599	0.2942
CointEq(-1)*	**-0.663295**	0.059707	-11.10910	**0.0000**
R-squared	0.930036	Mean dependent var		-1.316874
Adjusted R-squared	0.909047	S.D. dependent var		9.174306
S.E. of regression	2.766831	Akaike info criterion		5.091696
Sum squared resid	153.1071	Schwarz criterion		5.427654
Log likelihood	-61.73790	Hannan-Quinn criter.		5.191594
Durbin-Watson stat	2.598298			

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

المطلب الخامس:اختبار صلاحية النموذج

- **اختبار Jarque-Bera:** يظهر من الشكل رقم 3 نتائج الاختبار، حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.608308 وهي أكبر من 5%، وبالتالي بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا، ولا توجد هناك مشكلة التوزيع الطبيعي.

الشكل 3: نتائج اختبار Jarque-Bera

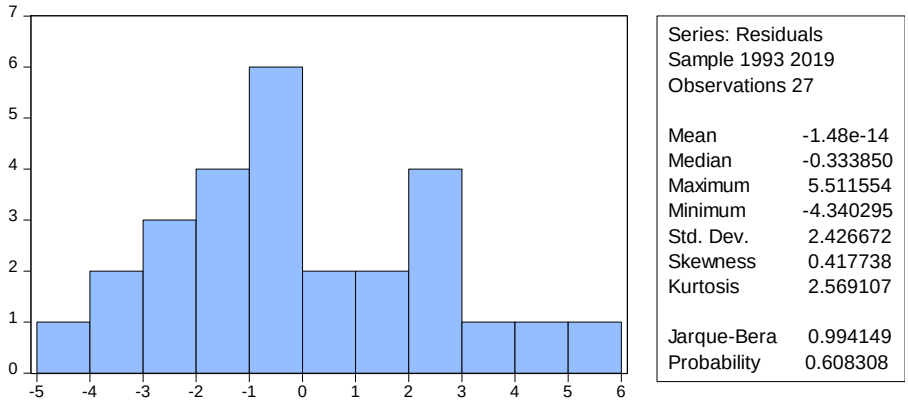

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

- إختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج: من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى إختبار: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار (1.263345) باحتمال اكبر من 5% (0.3130) كما يوضحه الجدول رقم 5 ، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر.

الجدول 5: نتائج اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.263345	Prob. F(2,14)	0.3130
Obs*R-squared	4.127907	Prob. Chi-Square(2)	0.1270

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

- تجانس(ثبات) تباين البواقي(الأخطاء) النموذج: هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار(ARCH)، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج في الجدول رقم 6 تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (0.161437) باحتمال أكبر من 5% (0.6914)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

الجدول 6 : نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.161437	Prob. F(1,24)	0.6914
Obs*R-squared	0.173721	Prob. Chi-Square(1)	0.6768

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات.(E-views.10)

- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج:

لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM Of SQUARES ، من أجل التأكد من سكون النموذج يجب ان يقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعندها يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة، واتضح من الشكل رقم 4 أن النموذج يتصف بالثبات والسكون.

الشكل 4: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة، ولمربعات البواقي المعاودة

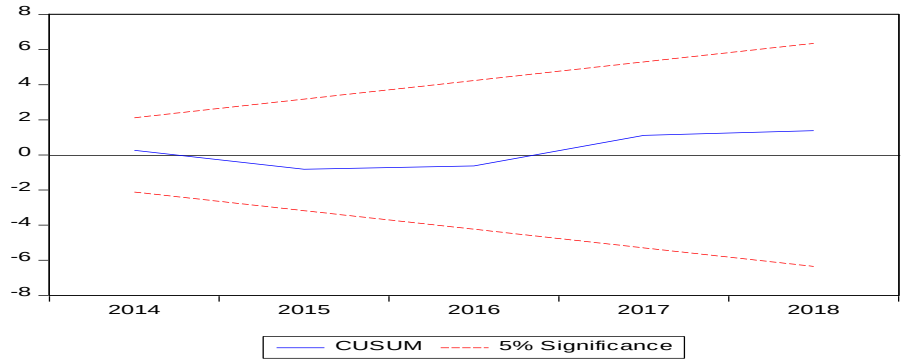

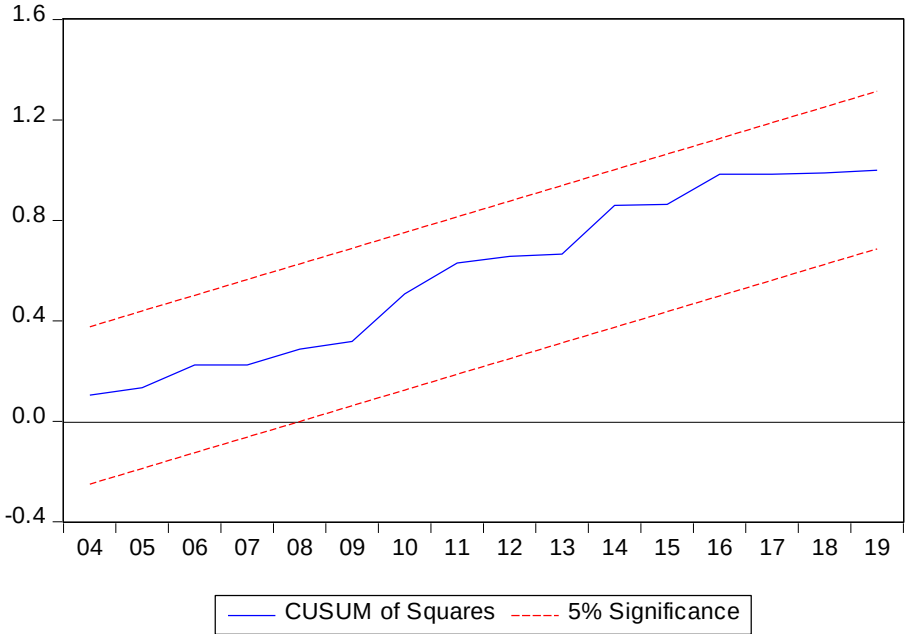

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

خلاصة :

تم من خلال هذا الفصل تشخيص أعراض المرض هولندي و قياس العلاقة بين هذا المرض و سعر الصرف الحقيقي للجزائر للفترة (1999- 2019) ، بإعتماد مؤشرات إقتصادية يمكن من خلالها معرفة العلاقة من خلال تقدير نموذج قياسي بإستخدام برنامج Eviews10.

حيث تم إجراء إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بإستخدام إختباري ديكي فوللر الموسع لجذور الوحدة و إختبار Phillips Penon ، و أظهرت النتائج أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الإقتصادية غير مستقرة في مستوياتها ، وأن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% ، 5% ،10% ، و بالتالي نستنتج أن جميع المتغيرات هي متكاملة من الدرجة الأولى .

و منه بينت نتائج إختبارات الإستقرارية إمكانية تطبيق منهجية ARDL لتقدير نموذج الدراسة ، حيث أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة .

خاتمة عامة

تعتبر ظاهرة المرض الهولندي من بين أهم الظواهر الإقتصادية التي تحظى باهتمام الباحثين الإقتصاديين لإرتباطها بأهم مورد طبيعي و أهم مورد مالي، و الذي يمكن من خلاله تحقيق قفزة نوعية في النمو الاقتصادي و هو مورد النفط، غير أن ظاهرة المرض الهولندي المفارقة بين النمو الاقتصادي و العوائد المالية الناتجة عن النفط ، و بإعتبار الجزائر دولة نفطية بإمتياز فهي تحقق عوائد مالية ضخمة من تصدير هذا المورد الطبيعي خاصة مع إرتفاع أسعاره لهذا فهي محط إهتمام كون إقتصادها مصاب بهذا الداء الاقتصادي ، ومن هنا حاولنا من خلال هذا البحث أن نساهم بالقدر المستطاع في هذا الموضوع من خلال محاولة معرفة إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي خلال الفترة (1999– 2019).

إن تفاقم الارتباط الوثيق بين عائدات المحروقات و الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة ، أضفى على هذا الأخير ملامح الدولة الريعية إذ أصبحت الجزائر من بين أبلغ الدول تعبيرا عن مفهوم الدولة الريعية ، هذا الارتباط الوثيق جعل الاقتصاد الجزائري محل شبهة من كونه مصاب بأعراض المرض الهولندي ، بحيث سيطرت قطاع المحروقات على ثلثي الناتج المحلي الخام و ما أذى إلى توسع هذا القطاع من تفكك القطاع الصناعي و الزراعي و نمو القطاعات غير قابلة للإتجار ، تشير إلى أنه هناك أثر للمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من خلال نمو القطاع الغير قابل للإتجار، ومن خلال ما سبق فقد توصلنا الى النتائج التالية:

– المرض الهولندي يقصد الآثار الناتجة عن تدفق عائدات مالية كبيرة بالنقد الأجنبي جراء تصدير بلد ما لمورد طبيعي، و هذا ما يؤذي إلى رفع قيمة العملة المحلية إزاء العملات الدولية و هو ما يترتب عليه إضعاف قدرة تنافسية المنتجات المحلية ، إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح أرخص من المنتجات المحلية .

– الاقتصاد الجزائري يرتبط إرتباطا وثيقا بعائدات المحروقات فقد نتج عنه تراجع كبير في قطاعي الصناعة و الفلاحة ، وهذا ما يدعم فكرة فرضية إصابته بالمرض الهولندي ، و هذا ما تم إثباته في الفترة 1999– 2019

– سيطرت القطاع البترولي في الاقتصاد الجزائري أدى إلى تفكيك القطاع الصناعي و الإنتاجي و تدهورهما، و في المقابل عمل على نمو القطاع غير قابل للإتجار كقطاع الخدمات و البناء، هذا ما جعل الإقتصاد الجزائري يستجيب لأعراض المرض الهولندي

- ان جميع متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند الفرق الاول.

– وجود علاقة علاقة توازنية طويلة الأجل طردية بين سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي ، حيث أن زيادة اسعار النفط بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بـ 81.95.%

– وجود علاقة توازنية طويلة الأجل طردية بين معدل البطالة ومعدل سعر الصرف الحقيقي، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5(0.0013 = P) %، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 1.410808 ، حيث أن ارتفاع معدل البطالة بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل سعر الصرف الحقيقي بـ 141.08.%

– وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عكسية بين شروط التبادل ومعدل سعر الصرف الحقيقي، وهي ذات دلالة إحصائية (0.0030 = P)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل –0.288083 ، حيث أن ارتفاع شروط التبادل بـ1% سيؤدي إلى تراجع معدل سعر الصرف الحقيقي بـ 28.80%.

– وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث أن حوالي 66.32% من انحراف قيمة سعر الصرف الحقيقي في السنة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي (1/0.663295=1.5) من أجل الوصول إلي قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا دليل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، بمعنى أن 66.32% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدل الصرف الحقيقي في الفترة الزمنية السابقة (t–1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات التفسيرية (سعر النفط، شروط التبادل، معدل البطالة).

انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها، يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات على النحو التالي:

– ضرورة الحد من المرض الهولندي من خلال تحقيق أفضل كفاءة في توزيع الموارد والحد من الإسراف في كافة المجالات، والأخذ بمبدأ الإنفاق في الاستثمارات المنتجة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

– ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كالفلاحة والصناعة، من خلال تقوية القدرة التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق العالمية والعمل على إحلال مختلف المنتجات المستوردة، وكذا توجيه الإنفاق نحو الاستثمار في المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية.

– ضرورة إعطاء أهمية أكبر لقطاعي الفلاحة والسياحة، ومحاولة التخفيف من الاعتماد على القطاع النفطي أو القطاع المزدهر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1 . أحمد فريد مصطفى ، **الإقتصاد النقدي الدولي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2009 .

2 . السيد متولي عبد القادرو ، **الإقتصاد الدولي "النظرية والسياسات"** ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 2011 .

3 . بسام الحجار، **نظام النقد العامي وأسعار الصرف** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2009 .

4 . حسين عمر ، **الموسوعة الإقتصادية الميسرة** ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر .

5 . محمود حميدات ، **مدخل للتحليل النقدي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 .

الأطروحات و المذكرات :

6 . بوزاهر سيف الدين ، **أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان ، سنة 2010- 2011 .

7 . خاير فاتح ، **أثر المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري الفترة 2000- 2012** ، مذكرة ماستر ، جامعة المدية ، سنة 2013- 2014 .

8 . خشخوش هاجر ، **إختبار ظاهرة العلة الهولندية في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر الفترة 1980- 2014** ، مذكرة ماستر ، سنة 2016- 2017 .

9 . شكوري سيدي محمد ، **وفرة الموارد الطبيعية و النمو الإقتصادي- دراسة حالة الإقتصاد الجزائري** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، سنة 2011- 2014 .

10 . كحلة التجاني ، **تطبيقات العلة الهولندية على الإقتصاد الجزائري** ،مذكرة ، ماستر، جامعة تموشنت، سنة 2019- 2020 .

11 . قاصدي عبد السلام ، **أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على سعر الصرف** ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، سنة 2012- 2013 .

المجلات :

12 . أمال رحماني ، حمزة بن زيد ، **أثر المرض الهولندي على إقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 12 ، السنة 2017 .

13 . بروش فاطمة الزهرة ، خندق سميرة ، **حقيقة المرض الهولندي في الإقتصاديات الريعية** ، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال .

14 . بن قدور علي ، كردودي سهام ، **سياسة سعر الصرف و أثر العلة الهولندية على الإقتصاد الجزائري** ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 18 ، السنة 2017 .

15 . بهلول لطيفة ، **تأثير المرض الهولندي على سعر الصرف الحقيقي** ، التواصل في العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد 30 ، جوان 2012 .

16 . بوزاهر سيف الدين ، عامر حبيبة ، **سعر الصرف الحقيقي و المرض الهولندي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2004- 2014** ، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال ، السنة 2017 .

17 . شرقرق سمير ، قحام وهيبة ، **تقلبات أسعار النفط و المرض الهولندي في الجزائر للفترة 1990- 2018** ، العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، جوان 2020 .

18 . مايح شبيب الشمري ، **تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الإقتصاد الريعي للعراق** ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية .

19 . مايح شبيب الشمري ، **مضاعفات المرض الهولندي في الإقتصاد العراقي و ضرورة الإصلاح الإقتصادي** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الإقتصادية ، المجلد 10 ، العدد 03 ، كلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة الكوفة ، السنة 2008 .

20 . محي الدين حداب ، ثابتي الحبيب ، **دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1980- 2013** ، مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الإدارية ، العدد الثاني ، ديسمبر ، الجزائر ، السنة 2014 .

21 . محمد هاني ، نشأت إدورد ناشد جرجس ، **القطاع النفطي و إشكالية المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 201** ، مجلة الإبداع ، المجلد 10 ، العدد 01 ، السنة 2020 .

التقارير و المداخلات :

22 . عبد المجيد قدي ، **الإقتصاد الجزائري و النفط** ، فرص أم تهديدات ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف .أفريل 2008 .

23 . محمد إبراهيم السقا ، **لعنة الوفرة النفطية في الكويت و دول مجلس التعاون** ، أكتوبر 2009 ، متاح على الموقع : www.economy of kuwait.com .

المراجع باللغة الأجنبية :

24 . Clément Giganc , moudialisation prix des matiére premiére duché diseuse congres des asdeq réflexions préliminaires , Canada, 04 mai 2006 .

25 . Corden booing sector and dutch disease economic survey and cousolidation , oxford economic paper 1984 .